

Distr.: General
29 January 2004
Arabic
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من اتفاقية القضاء على
جميع أشكال التمييز ضد المرأة

تقرير مستكمل للتقريرين الدوريين الرابع والخامس للدول الأطراف

الأرجنتين*

* هذا التقرير صادر دون تحرير رسمي. طلبت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، في تعليقاتها الختامية المؤرخة آب/أغسطس ٢٠٠٢ (انظر الوثيقة A/57/38, Part III، الفقرات ٣٥٣ إلى ٣٥٥) تقديم تقرير مستكمل للتقريرين الدوريين الرابع والخامس للأرجنتين بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ لكي تنظر فيه اللجنة في حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

وللاطلاع على التقرير الأولي لحكومة الأرجنتين انظر CEDAW/C/5/Add.39، وقد نظرت فيه اللجنة في دورتها السابعة. وللإطلاع على التقرير الدوري الثاني المقدم من حكومة الأرجنتين انظر الوثائق CE-DAW/C/ARG/2 و CEDAW/C/ARG/2/Add.1 و CEDAW/C/ARG/Add.2، وقد نظرت فيها اللجنة في دورتها السابعة عشرة. وللإطلاع على التقرير الدوري الثالث المقدم من حكومة الأرجنتين انظر الوثيقة CEDAW/C/ARG/3، وقد نظرت فيه اللجنة في دورتها السابعة عشرة. وللإطلاع على التقرير الدوري الرابع المقدم من حكومة الأرجنتين انظر الوثيقة CEDAW/C/ARG/4. وللإطلاع على التقرير الدوري الخامس المقدم من حكومة الأرجنتين انظر الوثيقة CEDAW/C/ARG/5 وقد نظرت فيه اللجنة في دورتها الاستثنائية.



تقديم التقرير المستكمل للتقرير الدوري الخامس للجمهورية الأرجنتينية

كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣

مقدمة

تقرير مستكمل للتقرير الدوري الخامس للجمهورية الأرجنتينية مقدم تلبية لطلب اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

نظرت اللجنة في التقريرين الدوريين الرابع (أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩) والخامس (شباط/فبراير ٢٠٠٠ - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١): الردود المقدمة من البلد على المسائل التي أثارها الفريق العامل لما قبل الدورة، واعتبرت المعلومات المتعلقة بآثار الأزمة في الإناث من السكان وأثرها السلبي في تنفيذ الاتفاقية غير كافية. وأشارت بالتالي إلى ضرورة أن يقدم البلد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ تقريراً مستكملاً للتقرير الوطني الخامس يراعي مجالات اهتمام الاتفاقية المشار إليها صراحة، والتوصيات الواردة في التعليقات الختامية، بما في ذلك تقديم معلومات وافية وحديثة ومنهجية وبيانات مصنفة حسب الجنس، بقدر الإمكان، عن آثار الأزمة في الإناث من سكان البلد، والتدابير المتخذة للتخفيف من وطأة الآثار السلبية في حالة المرأة والتغلب عليها.

١ - الوضع السياسي المؤسسي في الجمهورية الأرجنتينية

نتيجة للأزمة المؤسسية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية الشديدة التي نجمت عن عدم الاعتراف برئيس الجمهورية المنتخب في سنة ١٩٩٩ بدأت في عام ٢٠٠٢ عملية تغيير مؤسسي أفضت إلى انتخابات سنة ٢٠٠٣، التي انتخب فيها محافظون ومديرون وأعضاء في المجالس التشريعية على مستوى البلد والمقاطعات والبلديات في جميع أنحاء البلد، وفقاً للقوانين الانتخابية الوطنية و/أو قوانين المقاطعات، وتولى الدكتور نستور كرتشنر الرئاسة في ٢٥ أيار/مايو من ذلك العام.

وفيما يتعلق بتطبيق الحصص النسائية وصلت المشاركة النسائية في التشكيل الراهن للكونغرس الوطني إلى أعلى مستوى لها في التاريخ فقد بلغت ٤١,٦٧ في المائة في مجلس الشيوخ و ٣٣ في المائة في مجلس النواب. كما طبقت النسبة النسائية في انتخابات المجالس التشريعية في جميع المقاطعات، وفقاً للأحكام السارية في كل مقاطعة.

ومن جهة أخرى أجريت في مجال الضمانات القانونية عملية لتغيير أعضاء المحكمة العليا للأمة، بناء على شكاوى وآراء سياسية بشأنهم.

وخلال عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ تجسدت السياسات الحكومية الرئيسية الرامية إلى التخفيف من شدة الأزمة ومن وطأة الفقر المدقع في قوانين الطوارئ الاقتصادية والصحية والبرنامج الوطني للطوارئ الغذائية وبرنامج أرباب وربات الأسر عاطلين. واعتباراً من

حزيران/يونيه ٢٠٠٣ جرى في الإقليم الوطني كله تنفيذ ما يلي: (١) الخطة الوطنية للأمن الغذائي على أساس مبدأ الطوارئ السابق؛ (٢) الخطة الوطنية للتنمية المحلية والاقتصاد الاجتماعي؛ (٣) تنظيم الأسرة. وألغيت أحكام قانون التوازن المالي الصادر في شهر تموز/يوليه ٢٠٠١ المتعلق بخفض مرتبات الموظفين الحكوميين والمتقاعدين بنسبة ١٣ في المائة، وردت المبالغ المخصصة حتى ذلك الوقت. وتقرر منح موظفي القطاع الخاص زيادات معينة يبلغ مجموعها ٢٠٠ دولار. وشرع في عملية علاجية بتوقيع اتفاقات جماعية بين ممثلي النقابات وأصحاب الأعمال تتضمن زيادات مختلفة في المرتب وتحسينات أخرى في ظروف العمل. ورفع الحد الأدنى الحيوي والمتغير للأجور لسنة ٢٠٠٤ إلى ٣٥٠ دولاراً. ومن جهة أخرى مُنح معاش غير خاضع للاقتطاع لكل شخص تجاوز سن السبعين وغير مشمول بالتأمينات الاجتماعية.

٢ - السياق الاقتصادي الاجتماعي للبلد

أدت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الشديدة التي شهدتها بلدنا منذ منتصف عام ١٩٩٨ إلى أزمة سياسية خطيرة أفضت في أواخر سنة ٢٠٠١ إلى تغيير حكومي كان متوقعا.

وكانت الأرجنتين قد بدأت منذ أوائل التسعينات عملية تغييرات بعيدة المدى غيرت الهيكل الاجتماعي والإنتاجي للبلد. وأتاحت عملية التغييرات هذه، علاوة على اعتماد نوع من التغيير المحدد، بلوغ معدلات نمو مرتفعة خلال النصف الأول من العقد. ومع ذلك أدى الانفتاح الاقتصادي إلى تفكك جزء كبير من النسيج الصناعي. ووجه الاستثمار إلى قطاعات قليلة الاستخدام للأيدي العاملة. ومنذ منتصف التسعينات تجسدت انخفاض متزايد في الطلب على الأيدي العاملة في زيادة معدل البطالة، الذي وصل إلى مستويات لم يسبق لها مثيل في بلدنا.

وأدت زيادة البطالة إلى انخفاض دخول الأسر وزيادة الفقر الذي تجسدت في زيادة تفكك النسيج الاجتماعي.

وأتت السياسات الاقتصادية الحكومية التي انتهجتها الحكومة الوطنية في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ والاستراتيجية التي نفذتها الحكومية الحالية ثمارها. وبين تقدير الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني من عام ٢٠٠٣ زيادة قدرها ٧,٦ في المائة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. وعلى وجه الخصوص شهدت القطاعات الإنتاجية للسلع زيادة قدرها ١٢,٨ في المائة. وسجلت قطاعات الخدمات أيضا زيادة سنوية قدرها ٣ في المائة. وبلغ معدل البطالة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ ١٤,٣ في المائة وبلغ معدل النشاط ٤٣ في المائة.

٣ - الاتجاهات السياسية للحكومة الوطنية الجديدة

تتصدر البرنامج الحكومي للدكتورة كرتشنر فكرة إنشاء نظام رأسمالي وطني يولد الخيارات التي تتيح استعادة التنقل الاجتماعي المتزايد، وتعزيز السياسات الفعالة للتنمية والنمو الاقتصادي للبلد، وإيجاد وظائف جديدة، وتحسين توزيع الدخل وجعله أكثر عدلا. وتقوم الدولة حاليا باستئناف دورها الأساسي، وتتيح الفرص بتعزيز إمكانية الحصول على العمل والتعليم والصحة والسكن.

السياسة الاجتماعية

حددت الدكتورة آليسيا كرتشنر، وزيرة التنمية الاجتماعية، كما ذكرنا، الخطوط العريضة للسياسة الوطنية للتنمية الاجتماعية. وتقوي هذه السياسة طابعها الاتحادي، وتستجيب لمختلف حقائق واقع البلد. ويشترط أن تستجيب المشاريع التي سيقدم إليها الدعم لثلاثة محاور أساسية يفرضها البلد في الوقت الحاضر.

- الأمن الغذائي.

- التنمية المحلية للاقتصاد الاجتماعي.

- التنمية الأسرية.

ولن تتمثل السياسة الاجتماعية في مجرد تقديم المساعدات بل ستكفل طفرة نوعية وعدالة إقليمية في إنشاء المشاريع التي من قبيل التعاونيات والبرامج الاجتماعية ذات التأثير المباشر في الناس والخاضعة لرقابة اجتماعية قوية.

البرامج الرئيسية التي تنفذها وزارة التنمية الاجتماعية

- الخطة الوطنية للتنمية المحلية والاقتصاد الاجتماعي "فلنعمل".

- الخطة الوطنية للأمن الغذائي.

- الخطة المتكاملة لتعزيز الأسرة والمجتمع.

٤ - المجالات الرئيسية التي يساور اللجنة القلق بشأنها وتوصيات اللجنة ألف - المرأة والفقير

تشعر اللجنة بالقلق إزاء حالة المرأة الناجمة عن ازدياد الفقر والفقير المدقع، ولا سيما رئيسات الأسر العاطلات اللاتي يعشن في فقر ويعلن أبناء وبنات، والنساء في المناطق الريفية والسكان الأصليين والنساء في أضعف القطاعات السكانية.

وقد أوصت اللجنة بأن تولي الدولة الطرف الاهتمام بصفة خاصة ودائمة لحالة المرأة، وتتخذ كل التدابير اللازمة لتلافي أن يقع الأثر الأكبر للأزمة على كاهل المرأة، ولا سيما النساء في المناطق الريفية والسكان الأصليين والنساء في أضعف الفئات السكانية. كما طلبت من الدولة الطرف أن تراعي المنظور الجنساني في برنامج رؤساء ورئيسات الأسر العاطلين الذين يعولون قصراً دون سن الثامنة عشرة أو معوقين، بهدف توزيع ما لديها من موارد قليلة للإعانات الاجتماعية دون تمييز.

صورة الحالة

بدأت تظهر على معظم متغيرات الاقتصاد الكلي علامات الانتعاش ابتداءً من منتصف عام ٢٠٠٢ وطوال عام ٢٠٠٣. وينعكس هذا الانتعاش بصفة خاصة في ازدياد النشاط الاقتصادي وفي انخفاض معدل البطالة، وازدياد الأجور والمعاشات والحد الأدنى للأجر الحيوي والمتغير.

ومع ذلك فإن البيانات الأخيرة المتاحة، وهي بيانات الدراسة الاستقصائية للأسر المعيشية لشهر أيار/مايو ٢٠٠٣ (وهي الفترة التي تولت فيها الحكومة الجديدة مهامها)، لم تعكس بعد آثار هذا الانتعاش الاقتصادي الناشئ والمستمر، وما زالت تعكس آثار الأزمة الهيكلية التي ازدادت في التسعينات وانعكست في مؤشرات الفقر المقاس بمسوى الدخل^(١). (الجدول رقم ١، المرفق).

وباللقاء نظرة سريعة على هذا الجدول يتضح أن الفقر يشمل بصورة أشد رؤساء الأسر الذكور. بيد أنه إذا فرقنا بين الأسر المكونة من أشخاص يعيشون وحدهم (ومعظمهم نساء مسنات يعشن بمفردهن) والأسر التي تضم عدة أشخاص نجد أن الوضع مختلف. وعلى وجه العموم انتشر الفقر في السنوات الأخيرة وأكثر الأسر تأثراً هي الأسر التي تعولها امرأة بمفردها (الجدول رقم ٢، المرفق).

(١) يقاس الفقر بطريقة "خط الفقر". وهو يتمثل في تقرير ما إذا كانت دخول الأسر المعيشية تمكن في المتوسط من شراء السلع والخدمات - مجموعة الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية التي تعتبر ضرورية (المعهد الوطني للإحصاء والتعداد، 2002).

رئيسات الأسر والفقير

من أجل تقييم فقر النساء يتعين التمييز بين الأنواع المختلفة من الأسر المعيشية التي ترأسها نساء.

ووفقا لبيانات تعداد سكان سنة ٢٠٠١ كانت ترأس ٢٧,٧ في المائة (مما مجموعه ٨١٤ ٠٧٥ ١٠ أسرة معيشية) من الأسر المعيشية الأرجنتينية نساء. ومع ذلك فإننا إذا نظرنا في الأنواع المختلفة من الأسر المعيشية يتضح أن نسبة هؤلاء النسوة تختلف. فهن يمثلن ٥٦,٧ في المائة من الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم، و ٨٦,٦ في المائة في الأسر غير الكاملة (التي يوجد فيها أحد الزوجين وأولاد). وعلى العكس من ذلك لا تتعدى نسبة رئيسات الأسر ٥,٦ في المائة من الأسر الكاملة (التي تضم زوجين وأولاد). وتمثل البيانات نفس هذا الاتجاه في الدراسة الاستقصائية المستمرة للأسر المعيشية لشهر أيار/مايو ٢٠٠٣.

ومن المهم تمييز وضعها في مختلف مناطق البلد: في المنطقة الشمالية الغربية وفي باتاغونيا يسجل أقل وزن نسبي لرئيسات الأسر بين الأسر المكونة من فرد واحد، في حين تزيد نسبتها عن النصف في منطقة العاصمة بوينوس أيرس الكبرى. ومن جهة أخرى يسجل في هذه المنطقة أقل وزن نسبي للأسر المعيشية التي ترأسها نساء بين الأسر التي تضم عدة أشخاص، وفي المنطقتين الشمالية الشرقية والشمالية الغربية - التي يوجد فيها أكبر معدل لانتشار الفقر والمناطق الريفية - توجد فيها أعلى نسب لرئيسات الأسر التي تضم عدة أشخاص.

السكان الفقراء

يعكس ازدياد عدد السكان الفقراء التدهور الشديد الذي حدث في ظروف معيشة أكثر من نصف السكان الحضريين في الأرجنتين خلال العقد الأخير. وأكثر الناس معاناة هم القصر دون سن الخامسة عشرة (٧ من كل ١٠) دون وجود فرق بين الجنسين (الجدول رقم ٣، المرفق).

ومن الجدير بالذكر أن هذه البيانات توجد عبر خط الدخل الحساس بصفة خاصة للتغيرات في الأجور وفي التضخم. ومن المهم من جهة أخرى إبراز أنه قد تضاعفت في العامين الأخيرين، ولا سيما في ظل الحكومة الحالية الإعانات الاجتماعية وكذلك الخطط الغذائية والرعاية الصحية والعلاجات المجانية والمنح الدراسية إلخ. التي تقلل جزئيا في الواقع من مستويات الفقر التي لا تعكس سوى المؤشرات المتوسطة للدخل.

البطالة والفقير

الفروق في معدلات البطالة بين الرجال والنساء ضئيلة للغاية سواء بين الفقراء أو غيرهم. وفيما يتعلق بالسكان الفقراء فإن أثر البطالة الشديد واضح، وهي بطالة ترتبط بصورة مباشرة، من جهة أخرى، بانخفاض مستوى الدخل. وفي سنة ٢٠٠٢ ازدادت البطالة بين الرجال والنساء، لكن سنة ٢٠٠٣ شهدت انتعاشا في العمالة بين هاتين الفئتين (الرسم البياني رقم ١).

وإذا صُنّف رؤساء الأسر حسب حالة الفقر يتضح أن مستويات البطالة مرتفعة جدا بين الفقراء. ومع ذلك انخفضت البطالة بينهم انخفاضاً كبيراً في عام ٢٠٠٣، بعد أن وصلت إلى مستويات مرتفعة للغاية في عام ٢٠٠٢. ومستويات البطالة منخفضة جدا بين الأسر غير الفقيرة ولم تعان هذه الأسر بشدة من أثر الأزمة في عام ٢٠٠٢. (الرسم البياني رقم ٢).

وعندما ننظر فقط إلى الأسر المعيشية التي يوجد فيها قصر دون سن الثامنة عشرة نجد أن معدلات البطالة بين رؤساء الأسر الفقيرة مرتفعة للغاية.

وفي عام ٢٠٠٣ بلغت البطالة مستويات مرتفعة للغاية بين رؤساء الأسر الفقيرة. وانخفضت البطالة انخفاضاً كبيراً بين رئيسات الأسر في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ (من ٢٣,١ إلى ١٢,٩). وتكمن أهمية هذه البيانات في أثر البطالة والدخل في القصر. ومع ذلك فإن البطالة بين النساء اللاتي يعلنن قصراً في الأسر غير الفقيرة أكبر منها بين الذكور (الرسم البياني رقم ٣).

الخطة المتعلقة برؤساء الأسر المعيشية العاطلين من الجنسين

أنشئ في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٢ برنامج باسم "الحق في الاندماج الاجتماعي: برنامج رؤساء الأسر المعيشية العاطلين من الجنسين" بوصفه إحدى الأدوات الناشئة للتخفيف من آثار الأزمة التي ألمت بالبلد.

ووفقاً للسجلات الإدارية للخطة المتعلقة برؤساء الأسر المعيشية العاطلين من الجنسين بلغ مجموع عدد المستفيدين في أواخر عام ٢٠٠٢ نحو ١ ٧٣٥ ٠٠٠ ويمثل هذا العدد وفقاً لبيانات التعداد الوطني لعام ٢٠٠١ ٦٧,٣ في المائة من العاطلين دون سن الثامنة عشرة وأكثر ونحو ٤,٧ في المائة من مجموع عدد سكان البلد.

والنسبة المئوية للمستفيدين كبيرة فقد بلغ متوسطها ٦٧ في المائة. وهذا الشمول الواسع النطاق للنساء في جميع أنحاء البلد يوجد دون اختلافات كبيرة بين المناطق المختلفة.

ومن هذا المجموع للنساء المستفيدات حددت ٢٦ في المائة فقط بوصفهن رئيسات أسر. وتوجد معظم هذه الأسر بين أفقر الأسر التي تبلغ نسبتها ٤٠ في المائة. ويبلغ متوسط سن المستفيدات ٣٥ سنة، ومستواهن التعليمي أعلى من مستوى الذكور، كما هو الحال بين سائر السكان: ١١ في المائة منهن لم يتمن المرحلة الابتدائية، و ٤٣ في المائة لم يتمن المرحلة الثانوية، و ٣٣ في المائة لم يتمن تعليمهن الجامعي، و ١٣,٥ في المائة أتمن تعليمهن الجامعي.

وبالعد الجنساني غير مدمج في تصميم البرنامج أو تنفيذه أو تقييمه. ويرجع شمول البرنامج لنسبة كبيرة من النساء للاستراتيجيات المختلفة لتحقيق استمرار بقاء جميع المجموعات الأسرية (إمكانيات مواصلة العمل وأعمار الأبناء القصر وتنظيم الأسرة والحالة الاجتماعية واستيفاء ساعات الالتزام التعاقدية وعددها إلخ).

وتشمل الخطة نحو ١٢ في المائة من مجموع عدد الأسر المعيشية بصورة متباينة وفقا لمستويات الفقر (وإن كان هذا لا يرد ضمن معايير الاختيار): ٢٥ في المائة من الأسر الفقيرة (ضعف مجموع عدد الأسر المعيشية) ونحو ٣٨ في المائة من الأسر المعيشية للسكان الأصليين، الأمر الذي يمثل ميلا إلى حالات الفقر الأشد.

وفي حين أن متوسط عدد أفراد الأسر المعيشية في البلد يبلغ ٣,٥ فرد فإن متوسط عدد أفراد الأسر التي تضم مستفيدين من المشروع يبلغ ٥,١ بينما يبلغ متوسط عدد أفراد الأسر التي تضم مستفيدات من المشروع ٥,٣، دون وجود اختلافات كبيرة بين مدينة بوينوس أيرس الكبرى والمنطقة الداخلية. كما يوجد في الأسر المعيشية التي تضم مستفيدات نسبة أكبر من القصر دون سن الثامنة عشرة ونسبة أقل من الراشدين.

ووفقا للمصادر^(٢) خفض شمول الخطة معدل انتشار الفقر بين الأسر المعيشية المستفيدة بنسبة تبلغ نحو ٤ في المائة، وكان له أثر أكبر في مستويات الفقر المدقع. ولولا المشروع لكان ما متوسطه نحو ٢٠ في المائة من الأسر المعيشية التي شملها المشروع في فقر مدقع. ولوحظت اختلافات في مستويات الفقر المدقع فعلى الرغم من أن انتشاره مماثل فإن نسبة الأسر المعيشية التي لا يمكنها إشباع احتياجاتها الأساسية تبلغ ٦٩ في المائة بالنسبة إلى الذكور و ٥٣ في المائة بالنسبة إلى الإناث.

(٢) مشروع التعاون التقني بين منظمة العمل الدولية والحكومة الأرجنتينية. السلسلة الأولى من مجموعة وثائق العمل "المستفيدون من مشروع رؤساء ورئيسات الأسر المعيشية"، ووثيقة العمل رقم ٢ "مشروع رؤساء ورئيسات الأسر المعيشية. تحليل للآثار من الناحية الجنسانية"، آب/أغسطس ٢٠٠٣.

وخلال عام ٢٠٠٤ تقرر استمرار المشروع مع إدخال بعض التعديلات عليه. والمشروع مدرج في الخطة الوطنية للتنمية المحلية والاقتصاد الاجتماعي المسماة "فلنعمل" باعتباره برنامجاً لإدارة الدخل. وتمثل الخطة نظاماً لدعم مشاريع التنمية الاجتماعية الاقتصادية المحلية الموجهة بصفة خاصة إلى القطاعات المنخفضة الموارد. ويقضي المرسوم رقم ١٢٥٣ الصادر في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بتمديد سريان الطوارئ الحرفية الوطنية ومشروع رؤساء ورئيسات الأسر المعيشية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

ولدى إعادة تصميم المشروع سيدمج المنظور الجنساني في المدين القصير والمتوسط، مع ربط السياسات الفعالة لتحقيق المساواة بسياسات ترمي إلى التقليل من المخاطر وعدم الأمن، مع إمكانية اكتساب المستفيدين قدرات ومواقف للبدء في الاضطلاع بمهام إنتاجية، إن اختاروا ذلك. كما سيتعين تحليل آثار المشروع بصورة مختلفة بين الرجال والنساء، وسوف تستخدم نتائج التحليل أساساً لوضع مقترحات محددة لكل من الجنسين.

النساء الريفيات ونساء السكان الأصليين

ينسق مشروع المرأة الريفية التابع لإدارة تنمية الزراعة والثروة الحيوانية بوزارة الزراعة شبكة المشروع التي تتكون من الأشخاص والمؤسسات الذين يعملون مع النساء الريفيات في جميع أنحاء البلد. ويتمثل الهدف في "إدماج مشاكل المرأة الريفية في جدول الأعمال الحكومي (...). وهذا يساهم بدوره في تسليط الضوء على النساء الريفيات بوصفهن أشخاصاً اجتماعيين وسياسيين نشطين يملكون إمكانات وقدرات للإسهام في رسم وتنفيذ السياسات الموجهة إلى القطاع ...".

وقد نظمت شبكة المشروع الدراسة الاستقصائية الوطنية للنساء الريفيات ونساء السكان الأصليين التي نفذت في بوينوس آيرس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وقد أجريت هذه الدراسة نتيجة لجهود وطلب ما يربو على ثلاثمائة جمعية أنشأها نساء فقط في الريف. وتوجد على المستوى المحلي والإقليمي والبلدي وعلى مستوى المناطق محافل تعمل بوصفها اجتماعات تحضيرية بدأت فيها النساء في مناقشة مشاكلهن الخاصة. وتمثل المندوبات الأربعمئة نحو ستمائة ألف امرأة ريفية في الأرجنتين. وتشمل المواضيع المعالجة المشاكل الرئيسية للقطاع: الحصول على الأراضي والخدمات الصحية الحكومية الرفيعة المستوى والتعليم، والبيئة والإنتاج والعمل وهوية المرأة والحياة اليومية وحقوق المرأة. وتقدم في الدراسة الاستقصائية نتائج الاقتراحات التي طرحتها المشتركات. وترفع هذه النتائج إلى أعلى مستويات PEN. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ شرع في تلبية جزء من المطالب المقدمة. وفي مجال التعليم استؤنف برنامج إصلاح وتشيد المدارس الريفية، الذي

كان قد أوقف تنفيذه مؤقتاً في سنة ٢٠٠٠، وبُدئ بمقاطعة فرموزا وسوف يستمر العمل في مقاطعات أخرى، وأنشئ في بلدة السكان الأصليين بنيا مورادا ان سلطا مبنا ملحقا لاستخدامه بوصفه مدرسة في العام التالي.

ويقوم المجلس الوطني المعني بالمرأة ومشروع المرأة الريفية التابع لإدارة تنمية الزراعة والثروة الحيوانية بالتخطيط لعمل مشترك لتدريب النساء الريفيات ونساء السكان الأصليين على وضع المشاريع الإنتاجية.

ووقع المجلس الوطني المعني بالمرأة في آذار/مارس ٢٠٠٢ اتفاقاً مع الاتحاد الأرجنتيني للعمال الريفيين وعمال تحميل السفن وتفرغها.

وقد نظمت حتى الآن حلقات تدريبية للمدربات في مجالات التصدي للعنف الموجه ضد المرأة وتوزيع مواد لاستنساخها في جميع أنحاء البلد: المرأة والمساواة والعمل من أجل إدماج المرأة في عملية الإنتاج (للاطلاع على مزيد التفاصيل انظر الجزء التالي)، وتتضمن هذه المواد أنموط جنسانية وحقوق المرأة وخطة عمل.

عمالة المرأة

تشعر اللجنة بالقلق إزاء ضعف عمالة المرأة وعدد العاطلات والعاملات في القطاع غير الرسمي.

وأوصت اللجنة الدولة بأن تبذل قصارى جهدها لضمان تنفيذ التشريع العمالي، وحماية النساء من انتهاك حقوقهن العمالية الأساسية ومن الرقت التمييزي.

صورة الأوضاع

تمثل سنة ٢٠٠٢ نقطة تحول فيما يتعلق بتدهور ظروف عمل السكان. فقط سجلت العمالة والبطالة تحسناً ضئيلاً في سنة ٢٠٠٣ مقارنة بالسنة السابقة، وكانا في بعض الحالات أفضل من مستويات عام ٢٠٠١. (الجدول رقم ٤ والرسم البياني رقم ٤، المرفق).

وتعمل ٤٦ في المائة من النساء في الوقت الحاضر في القطاع غير الرسمي من الاقتصاد، وتعمل في هذا القطاع نسبة أكبر بقدر ضئيل من الرجال. وفي عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ شهدت العمالة غير الرسمية نمواً أعقبه تدهور في عام ٢٠٠٣. ويرجع هذا التدهور أساساً إلى انخفاض مساهمة المرأة في العمل في القطاع غير الرسمي بمقدار أربع نقاط (الجدول رقم ٥).

وفي القطاع غير الرسمي كانت تعمل في المنازل بأجر في أيار/مايو ٢٠٠٣ نسبة كبيرة من النساء تبلغ ١٤,١ في المائة. ومن جهة أخرى شهدت السنوات الأخيرة انخفاضاً في نسبة العاملين في الخدمة بالمنازل بسبب انخفاض دخول الطبقة المتوسطة.

حالة العمالة

تمثل العاملات بأجر بين النساء العاملات ٦٩ في المائة (والنسبة المناظرة بين الرجال أقل إذ تبلغ ٦٧ في المائة). بيد أنه من جهة أخرى فإن ٥٥ في المائة من هؤلاء النسوة العاملات بأجر لا يحصلن على أي مستحقات اجتماعية أو يحصلن على بعض هذه المستحقات فقط.

ونسبة النساء اللاتي يزاولن مهناً حرة منخفضة (٨ في المائة). ونسبة الرجال المناظرة مماثلة، وهذا يبين أنه لا توجد فروق بين الجنسين فيما يتعلق بهذا المستوى من التأهل المهني. وتزاول النساء في كثير من الأحيان أعمالاً لا تحتاج إلى مؤهلات (٧٠ في المائة). والمشاركة الرئيسية للمرأة هي في قطاع الخدمة في المنازل وغيرها من الخدمات الشخصية والخدمات الاجتماعية والصحية والعمل في صناعة النسيج والمطاعم والفنادق والهيئات العامة والدفاع وتجارة التجزئة. ويتركز ثلثا النساء في هذه المهن. (الجدول رقم ٦، المرفق).

نوعية العمل

تلاحظ في جميع المناطق الحضرية حالة من منتهى الضعف في مجال العمالة: فأكثر من ٣٠ في المائة من العاملين بأجر غير مشتركين في نظام المعاشات التقاعدية (العمل غير الرسمي)؛ وربع العاملين يعملون عمالة ناقصة؛ ونحو خمسهم غير مؤهلين للعمل لحسابهم؛ وأكثر من ثلثهم يقل دخلهم من عملهم عن ٢٠٠ دولار شهرياً؛ وخمسهم يعملون أعمالاً مؤقتة أو غير مستقرة أو لأجل غير معروف؛ و ٧ في المائة منهم يعتزمون العمل. وعلى وجه العموم فإن نسب النساء المناظرة مرتفعة، فبالنسبة لأكثر من ثلثين من النساء العاملات يوجد على الأقل مؤشر واحد على نوعية عمل غير مرضية (الجدول رقم ٧، المرفق).

وتجدر الإشارة إلى نقطة تتعلق بمشاريع العمل. فعلى الرغم من أنها لا تمثل أعمالاً حقيقية فإنها تمثل في سياق أزمة هيكلية مثل الأزمة الراهنة أداة للسياسة الحكومية. يمكن أن تسهم في تحسين حالة الأسر التي في وضع هش للغاية. ومشاريع العمل هذه، التي تمثل ٧ في المائة من الأعمال، تضم ١٢ في المائة من النساء.

السياسات والبرامج التي تنفذها الحكومة الوطنية في مجال العمل

في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، عندما سن قانون الطوارئ الاقتصادية، تقرر دفع تعويض مضاعف لمدة ١٨٠ يوم عمل للمرفوتين بلا سبب من الموظفين الذين كانوا يعملون في ذلك الوقت. ومدد العمل بهذا الإجراء في عدة مناسبات. مراسيم ضرورية وعاجلة ومتتالية. ومددت مجددا مدة الاستحقاق التي كانت تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ إلى شهر آذار/مارس ٢٠٠٤. ولا يمكن أن يقرر على وجه الدقة أنه تجري عمليات رفت تمييزية على أساس الجنس.

الخطة الوطنية للتنمية المحلية والاقتصاد الاجتماعي "فلنعمل"، التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية

المجلس الوطني المعني بالمرأة

البرنامج الوطني المعني بالمرأة والمساواة والعمل

يتمثل الهدف العام للبرنامج فيما يلي:

"تعزيز تنمية قدرات واستعدادات المرأة، من خلال منظور المساواة وتكافؤ الفرص، لتحسين وضع المرأة في مجال العمل."

ويؤمل في أنه بتدريب المشتركات يمكن تحويلهن إلى أدوات مفيدة للإدماج في مجال العمل.

وقد وضعت مواد مطبوعة محددة:

دليل الميسرين والميسرات (٤٠٠٠ نسخة) وكراسة التدريبات (١٢٠٠٠ نسخة).

وعقد المجلس حلقات تدريبية لميسري/ميسرات البرنامج المعني بالمرأة والمساواة والعمل، اعتبارا من أواخر عام ٢٠٠٢:

مقاطعات تشاكو وتشوبوت وكاتاماركا وريو نغرو وقرطبة مع مشاركة هيئات المرأة القروية والبلدية ومنظمات المجتمع المدني.

- حلقات تدريبية لمنظمات المجتمع المدني.

- جمعية ربات البيوت في الجمهورية الأرجنتينية.

- الشبكة الوطنية لنساء الاتحاد الأرجنتيني للعمال الريفيين وعمال تحميل وتفريغ السفن.

- المعهد الاجتماعي والسياسي المعني بالمرأة والمؤسسة المقترحة ومراكز الدراسات والبحوث المعنية بالمرأة.
- شبكة النساء المتضامات.

ويقدر عدد الميسرات اللائي سيقدم إليهن التدريب بـ ٤٣٥ ميسرة سيقدمن التدريب برمته إلى ٢ ٢٥٠ شخصا آخر على الأقل. ويقدر عدد المستفيدات بصورة مباشرة بـ ٤٥ ٥٠٠ امرأة على الأقل من مقاطعات مختلفة .

ويقوم المجلس الوطني المعني بالمرأة في جميع الأحوال بتقديم المساعدة التقنية ومراجعة المشاريع التي تضعها المجموعات المدربة.

ويتيح هذا التدريب للمرأة فرصا حقيقية للعمل وإدراك الدخل ويدعم في نفس الوقت استقلالها وتمكينها (تقدم مشاريع إنتاجية تمولها أجهزة الدولة وحكومات المقاطعات والحكومات المحلية مثل البرنامج الوطني "فلنعمل" والصندوق الوطني لإنشاء وتعزيز المؤسسات الصغيرة للغاية التابع للبنك الوطني للجمهورية الأرجنتينية وبرامج هيئة بيمس، في جملة أمور). وثمة جانب ذو أهمية كبيرة للبرنامج هو التبادل المستمر مع الوفود الإقليمية لوزارة التنمية الاجتماعية التي تحدد وضع الخطط الاجتماعية والإنتاجية.

وسوف يعمل البرنامج المعني بالمرأة والمساواة والعمل، إلى جانب تدريب الميسرات في جميع أنحاء البلد في سنة ٢٠٠٤ على: تعزيز إنشاء شبكة من منظمات المشاريع و/أو المجموعات المتصلة بالنساء في جميع أنحاء البلد: المزودة بقاعدة بيانات للمشاريع الإنتاجية النسائية، وفي نشر أفضل الممارسات؛ والاستشارة المستمرة لقواعد البيانات الموجودة لبرنامج "فلنعمل"؛ وزيادة مصادر الائتمان و/أو الإعانات المقدمة لتنمية المشاريع الإنتاجية لتقديم المعلومات إلى المجموعات المهتمة بهذا الموضوع.

ومن جهة أخرى يقوم المجلس الوطني المعني بالمرأة عن طريق برنامج العمل على تعزيز الأسرة ورأس المال الاجتماعي بالموافقة على تمويل ٤٠ مشروعا إنتاجيا، ووافق في برنامج الخطة الاتحادية المتعلقة بالمرأة على ما مجموعه ٢٢ مشروعا يستهدف العمالة والمرأة الريفية التي تقدم إليها مساعدة فنية ومواد من البرنامج المعني بالمرأة والمساواة والعمل. وسوف تنفذ هذه المشاريع في معظم البلد: ١٨ مقاطعة في عام ٢٠٠٤.

اللجنة الثلاثية الأرجنتينية للمساواة في المعاملة والتكافؤ في الفرص بين الرجل والمرأة

في مجال العمل:

أنشطة اللجنة الثلاثية خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣:

أنشطة التدريب والتأهيل وزيادة الوعي.

وضع مشاريع قوانين بشأن الإجازات الأبوية ومشاريع الأمهات الحديثي الولادة ومشروع قانون الاشتراك في النقابات.

وفي عام ٢٠٠٣ بُدئ بالعمل في اللجان. فأنشئت ثلاث لجان:

مرصد المرأة في عالم العمل والإنتاج: يتمثل هدفه في البحث في مشاكل المرأة في مجال العمل وتشخيصها. واللجان الفرعية التشريعية والتنفيذية: وقد جرى العمل في الأخيرة من أجل تشغيل مكتب للشكاوى وإحالة قضايا العنف المتعلق بالعمل والتحرش الجنسي.

التدريب والتأهيل

تعزير اللجان الثلاثية للمقاطعات: خلال الجزء المنصرم من عام ٢٠٠٣ أوفدت بعثتان، إحداهما إلى مقاطعة توكومان والأخرى إلى مقاطعة كورينتس بهدف تشجيع المقاطعتين على إنشاء لجان ثلاثية وتقديم الخبرة الفنية والدعم إليهما.

وبعد الاطلاع على توصيات هذه اللجنة أصدرت وزارة العمل القرار رقم MTEySS ٠٢/٦٥٦ الذي نصت فيه على إدماج المنظور الجنساني بوصفه نهجا مرشدا في تصميم وإدارة جميع الأعمال المتعلقة بالعمل والتوجيه المهني والفني.

باء - الصحة المتكاملة للمرأة

تشعر اللجنة بالقلق إزاء معدل وفيات الأمهات ولأن النساء قد أمسين مع التدهور المتزايد للخدمات الصحية، ولا سيما النساء اللائي في وضع هش، محرومات من حقهن في الرعاية الصحية المتكاملة، وبخاصة الصحة الجنسية والتناسلية وازدياد معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب، لا سيما بين النساء.

وأوصت اللجنة بأن تكفل الدولة حصول المرأة على الخدمات الصحية، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والتناسلية، وأن تتخذ التدابير اللازمة لخفض المعدل المرتفع لوفيات الأمهات. وأوصت بتوجيه الاهتمام بصفة خاصة إلى الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب ومكافحتهما.

صورة الحالة معدل الخصوبة والأمومة بين المراهقات

منذ عام ١٩٨٠ ومعدل الخصوبة يتناقص بين المراهقات، وإن كان معدل تناقصه قد قل عن تناقص معدل خصوبة الفئات العمرية الأخرى. ومعدل الخصوبة بين المراهقات مرتفع نسبيا مقارنة بالمستوى العام للخصوبة. ونحو ١٥ في المائة من المواليد هم لأُمّهات مراهقات (دون سن العشرين)، أي أن ٧٥٣ ١٠١ مولودا من المواليد الـ ٦٨٤ ٦٩٤ الذين ولدوا في سنة ٢٠٠٢ كانوا لأُمّهات دون سن العشرين (٣٠٠٠ منهن دون سن الخامسة عشرة). وتوجد اختلافات بين المناطق في خصوبة المراهقات: بلغت ٥ في المائة من المواليد في مدينة بوينوس آيرس في سنة ٢٠٠١، في حين وصلت إلى أعلى مستوى لها وهو ٢٤ في المائة في التشاكو (وزارة الصحة، ٢٠٠٢). وخلال فترة السبع سنوات تجاوزت نسبة الأمّهات اللاتي أنجن قبل سن العشرين ١٤,٩ في المائة في عام ١٩٩١ و ١٦,٢ في المائة في عام ١٩٩٨، ثم انخفضت مجددا إلى ١٤,٨ في المائة في سنة ٢٠٠٢.

وفيات الأمّهات

كان معدل وفيات الأمّهات مستقرا نسبيا طوال عقد التسعينات، الأمر الذي يمثل في بعض السنوات اتجاها طفيفا إلى التناقص. ومع ذلك فإنه إذا قورنت معدلات سنة ٢٠٠٠ بمعدلات سنة ٢٠٠٢ تلاحظ زيادة نسبية كبيرة من ٣٩ إلى ٤٦ لكل مائة ألف مولود حي، على التوالي.

ومن جهة أخرى تخفي المتوسطات الوطنية فروقا كبيرة بين المناطق. ففي حين كان المعدل الوطني ٤٦ لكل مائة ألف مولود حي في سنة ٢٠٠٠ كان المعدل في العاصمة ١٤ لكل مائة ألف، وفي فرموزا أكثر من ١٦٠ لكل مائة ألف مولود حي (وزارة الصحة، سنة ٢٠٠٣).

ويرجع السبب في ثلث وفيات الأمّهات إلى الإجهاض العمد الذي لكونه غير مشروع لا تلجأ إليه سوى الأمّهات الفقيرات فقط تقريبا ولا سيما الإناث اللاتي في الفئة العمرية ٢٠ إلى ٣٤ سنة. ويرجع السبب في ٣١ في المائة من وفيات الأمّهات إلى مضاعفات الإجهاض، ويرجع ٥٣ في المائة إلى أسباب تتعلق مباشرة بالتوليد، ويرجع ١٦ في المائة إلى أسباب تتعلق بصورة غير مباشرة بالتوليد (وزارة الصحة، ٢٠٠٣). وترتبط الأسباب المتعلقة بالتوليد بصورة مباشرة ارتباطا وثيقا بالحمل والولادة وبالمسائل المتصلة بالشمول بالرعاية الصحية ونوعية الخدمات الصحية: تنظيم الأسرة والرعاية السابقة للولادة وقدرة الخدمات

الصحية على معالجة حالات التزيف وتسمم الدم ومضاعفات الإجهاض (مركز الدراسات الحكومية والمجتمعية، ٢٠٠٣).

أمراض الثدي والأمراض التناسلية

سرطان الثدي هو سبب معظم حالات الوفاة بسبب الأورام. ففي سنة ٢٠٠٢ توفيت ٥ ٠٠١ امرأة بهذا السبب، وهن يمثلن ٤ في المائة من مجموع عدد الوفيات.

ويتوفى سنويا في الأرجنتين عدد يتراوح بين ٨٠٠ و ٩٠٠ امرأة بسبب سرطان عنق الرحم. وتكشف بيانات العقد الأخير عن زيادة في معدل الوفيات بسبب هذا النوع من السرطان (وزارة الصحة، ٢٠٠٣).

وفيما يتعلق بسرطان الثدي توفي خلال العقد الأخير ما متوسطه ٨٣٠ ٤ امرأة سنويا بهذا السبب. وسرطان الثدي هو السبب الأول في وفيات النساء بسبب الأورام، فهو يتسبب في ٢٠ في المائة من مجموع عدد الوفيات بين النساء. ويتزايد عدد الوفيات بسبب سرطان الثدي مع تزايد العمر، فهو يسبب أكبر عدد من الوفيات في الفئتين العمريتين ٦٥ إلى ٧٤ سنة وأكثر من ٧٥ سنة بالمعدل ٩٣,٩ و ١٩٩ لكل مائة ألف، على التوالي (وزارة الصحة، ٢٠٠٢). وللوقاية الثانوية من هذا النوع من السرطان يلزم الحصول على خدمات تصوير الثدي بالأشعة والاستخدام الرشيد لها: تبين المعلومات غير المنهجية أن بعض النساء في الأرجنتين يستعملون خدمات تصوير الثدي بالأشعة سنويا (دون أن تشير البروتوكولات الدولية إلى ذلك) في حين لا تستطيع نساء آخر الوصول إلى هذه التكنولوجيا (مركز الدراسات الحكومية والمجتمعية، ٢٠٠٣).

الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي وفيرس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز)

في أيار/مايو ٢٠٠٢ بلغ العدد التراكمي لحالات الإيدز في البلد ٨٦٥ ٢١. وإذا روعي التأخر في الإخطار بالحالات يقدر العدد بـ ٤١١ ٢٥ مع معدل انتشار متراكم للمرض يبلغ ٦٠,١ مريض لكل مائة ألف من السكان (وزارة الصحة، ٢٠٠٢). وتمثل حالات الإيدز بين القصر دون سن الثالثة عشرة ٧ في المائة من مجموع عدد الحالات التي ترجع كلها تقريبا إلى الانتقال الرأسي.

وقد انخفض الفرق بين عدد المصابين وعدد المصابات من ٢٠,٧ في المائة في عام ١٩٨٨ إلى ٢,٢٤ في المائة في سنة ٢٠٠٢ (البرنامج الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، (وزارة الصحة، ٢٠٠٢).

وفي الوقت الحاضر تبلغ نسبة الحالات المبلغ عنها بين الذكور الذين تجاوزوا سن الثانية عشرة ٧٩ في المائة، وتبلغ النسبة المناظرة بين الإناث ٢١ في المائة. ويلاحظ بين الإناث من السكان أن هذه الأمراض تمثل ذروتين في توزيع عدد حالات الإصابة بها حسب السن: الأولى في السن المبكر (كانت نسبة المصابات دون سن العاشرة ١٦ في المائة من مجموع عدد المريضات) والأخرى في الفئة العمرية ٢٥ إلى ٣٤ سنة (٤٦ في المائة). أما بين الرجال فإن التوزيع حسب السن كان أكثر امتداداً: فقد كان الذكور المصابين دون سن العاشرة يمثلون ٤ في المائة نظراً لانتشار الكبير للوباء بين الذكور الراشدين (البرنامج الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، وزارة الصحة، رقم ٩ سنة ٢٠٠٢).

ويبين ازدياد عدد حالات الإيدز بين الإناث وارتفاع عدد حالات انتقال المرض بين مشتبهى المغاير أن الإناث قد تحولن إلى فئة معرضة للإصابة بالمرض (بيانكو وآخرون، ١٩٩٨).

السياسات والبرامج في مجال الصحة

البرنامج الوطني للصحة الجنسية والأبوة المسؤولة. القانون الوطني رقم ٢٥٦٧٣ الصادر بالمرسوم رقم ١٢٨٢ لسنة ٢٠٠٣.

يمثل القانون الوطني رقم ٢٥٦٧٣ الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، المنشئ للبرنامج الوطني للصحة الجنسية والأبوة المسؤولة تقدماً فعلياً في مجال احترام حقوق الإنسان، الأمر الذي يعزز خفض وفيات الأمهات وعدد الحالات التي تدخل المستشفيات بسبب الإجهاض ومعدل خصوبة المراهقات.

وتكمن أهمية هذا القانون في التشديد على الوقاية والتزويد المجاني والعام بوسائل منع الحمل، وإتاحة الحصول على المعلومات والمشورة، والكشف المبكر عن الأمراض، وحفز المرأة على المشاركة في اتخاذ القرارات، ونوعية وشمول خدمات الصحة الجنسية والتناسلية.

ويسعى البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:

- خفض معدلات وفيات الأمهات بنسبة ٤٠ في المائة في سنة ٢٠٠٥ في المقاطعات التي تماثل معدلاتها المعدل الوطني، وبنسبة ٢٥ في المائة في المقاطعات التي تساوي معدلاتها المعدل المتوسط أو تقل عنه.

- خفض عدد الحالات التي تدخل المستشفيات بسبب المضاعفات التالية للإجهاض بعد خمس سنوات من إنشاء البرنامج بنسبة ٥٠ في المائة عن مستواها في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١.
- خفض معدل خصوبة المراهقات بنسبة ٤٠ في المائة بعد خمس سنوات من إنشاء برنامج الصحة التناسلية في كل مقاطعة.
- توفير وسائل منع الحمل لما نسبته ١٠٠ في المائة من الأفراد المشمولين بجميع برامج الصحة التناسلية والأبوة المسؤولة في المقاطعات.
- التوصل إلى أن تحقق المقاطعات التي أنشئت فيها برامج للصحة التناسلية والأبوة المسؤولة تغطية بالتزويد بالمعلومات نسبته ٥٠ في المائة في سنة ٢٠٠٥ و ١٠٠ في المائة في سنة ٢٠١٠.
- كفالة أن تنفذ المقاطعات أنشطة تقديم المشورة في مجال الصحة الجنسية والتناسلية.
- كفالة أن تجرى لجميع النساء المشمولات ببرامج المقاطعات اختبار مسحة عنق الرحم.
- مجموعة الأنشطة المضطلع بها في إطار البرنامج الوطني للصحة الجنسية والأبوة المسؤولة^(٣) يمكن تلخيص هذه الأنشطة على النحو التالي:
- توزيع وسائل منع الحمل على جميع المقاطعات. ويعين لكل مقاطعة مستودع واحد يتم التسليم إليه وتنظم وتنفذ منه عملية التوزيع على الأفراد.
- تقوم وحدة رصد وتقييم برنامج الأم والطفل بأنشطة لرصد توزيع وسائل منع الحمل.
- أنشطة تدريب أعضاء أفرقة متعددة التخصصات تقدم المشورة على مستوى المقاطعة.
- أنشطة توعية للكوادر المهنية والفنية في مختلف المقاطعات.
- أنشطة تدريب للعاملين الصحيين الذين يعملون في البرنامج.
- تنظيم حلقات تدريبية وتوفير دليل يدعم العمل مع العاملين الصحيين.

(٣) المعلومات مقدمة من الإدارة الوطنية لصحة الأم والطفل التابعة لوزارة الصحة المكلفة بتنفيذ البرنامج.

- أنشطة لتقديم المشورة الفنية إلى الأفرقة على المستوى المركزي في المقاطعة في حالات معينة.
- أنشطة إرشاد مجتمعي تنفذ في اجتماعات مع المنظمات غير الحكومية والإدارة الوطنية للشباب والمجلس المعني بالقصر والأسرة وشبكة النساء المتضامات وجهات فاعلة اجتماعية مختلفة لتنسيق العمل المجتمعي في هذا المجال ووضع خطة عمل لسنة ٢٠٠٤.
- أنشطة اتصال جماهيري موجهة إلى مجموعات مختلفة من المستفيدين يضطلع بها قسم التدريب والاتصال التابع لبرنامج الأم والطفل.

السياسات والبرامج الرامية إلى الوقاية من الحمل في سن المراهقة ورعاية المراهقات أثناء الحمل والولادة

وافق مجلس نواب الأمه على مشروع قانون بشأن "الرعاية المتكاملة للأطفال والمراهقين" الذي يعزز ضمان جميع الحقوق المعترف بها في اتفاقية حقوق الطفل. وهذا القانون معروض منذ عام ٢٠٠٢ على مجلس الشيوخ للنظر في الموافقة عليه.

ويوجد لدى حكومة مدينة بيونوس أيرس مشروعان يتناولان على وجه التحديد حقوق واحتياجات المراهقين في مجال الصحة الجنسية والتناسلية:

القانون رقم ١١٤ لتوفير الحماية المتكاملة لحقوق الأطفال والمراهقين في مدينة بونوس أيرس، والقانون رقم ٤١٨ المذكور الخاص بالصحة التناسلية والأبوة المسؤولة الذي يمنح الأولوية لرعاية الصحة التناسلية للمراهقين.

وفي إطار هذا القانون تنفذ في نطاق المجلس المعني بحقوق الأطفال والمراهقين أنشطة تدريبية ووقائية (من خلال حلقات تدريبية عقدت في المدارس الثانوية شملت ٦٠٠٠ مراهق في المدينة في سنة ٢٠٠٢).

وينص القانون الوطني رقم ٢٥٦٧٣ الخاص بالصحة الجنسية والأبوة المسؤولة على أن من بين أهدافه تعزيز الصحة الجنسية للمراهقين وكفالة حصولهم على المعلومات والتوجيه والوسائل والخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والأبوة المسؤولة لجميع السكان. وينص في المادة الرابعة منه على أن القانون يندرج في إطار ممارسة حقوق والتزامات الوصاية الأبوية. وفي جميع الحالات يولى الاعتبار أولاً لتحقيق المصلحة العليا للطفل في التمتع التام لحقوقه والضمانات المكرسة في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.

التدابير الرئيسية في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي

اعتباراً من سنة ١٩٩٧ بدأ تنفيذ مشروع لوسيدا للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي ومكافحتها.

كانت توجهات المشروع نحو ما يلي: الاتصال الجماهيري المكثف والمركز: تدريب معلمين مدرّبين في المدارس الابتدائية والثانوية؛ وإعداد مشاريع فرعية لمنظمات المجتمع المدني للتدخل في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين السكان المعرضين للخطر،؛ ورعاية رفيعة المستوى في بنوك الدم؛ والوقاية من الانتقال الرأسي؛ وتشخيص المرض ومعالجة المرضى ورعايتهم، من خلال طرائق جديدة للرعاية مثل: المستوصفات ومراكز التشخيص الطوعية التي لا تكشف عن الهوية، والرعاية المنزلية.

ومن أهم المنجزات الرئيسية للبرنامج ما يلي: إدماج شبكات منظمات المجتمع المدني بوصفها رواد التدخل؛ وتدريب الموارد البشرية ونقل التكنولوجيا إلى البرامج القروية والبلدية؛ وتوسيع نطاق شمول برامج التدخل انطلاقاً من تكييف تدريجي للخدمات حسب الظروف والاحتياجات المحلية.

ويواصل البرنامج الوطني في الوقت الحاضر ما بدأه برنامج لوسيدا (برنامج الوقاية من الإيدز) عن طريق علاقة وثيقة بالمجتمع المدني في المجالات الوطنية والدولية المختلفة للمشاركة النشطة في وضع مشاريع للتمويل الدولي وفي الآلية التنسيقية للبلد لإدارة الصندوق العام. كما يستمر نشر الوسائل الوقائية عن طريق اعلانات تلفزيونية وحملات مركزة على المراهقين والشباب، وتشغيل خط هاتفي مجاني لتقديم المشورة فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإعداد وإصدار وتوزيع مواد تدريبية عن الصحة الجنسية والتناسلية.

كما تتحمل المستشفيات الحكومية تكاليف التحاليل التي تجرى للنساء اللائي لا يحصلن على خدمات اجتماعية وليس لهن تأمين صحي وكذلك تكاليف الرعاية والأدوية، وتقدم اللبن الشبيه بلبن الأم لتلافي انتقال المرض عن طريق الرضاعة.

وينص القانون رقم ٢٥٥٤٣ المعتمد في سنة ٢٠٠١ والخاص باختبار الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية لدى جميع الحوامل على الالتزام بإجراء الاختبار ضمن الرعاية السابقة للولادة. وسيتعين على المؤسسات الحكومية المعنية بتقديم المساعدة والضمان الاجتماعي وهيئات التأمين الصحي أن تدرج هذا الاختبار التشخيصي في تغطيتها. وسوف يشترط لإجراء التشخيص الحصول على موافقة الحامل الكتابية العاجلة.

الأحكام القانونية والبرامج الأخرى المتعلقة بالصحة

اعتمد في سنة ٢٠٠٢ القانون رقم ٢٥٦٤٩ الخاص بالتشجيع على استخدام الأدوية بأسمائها النوعية.

والغرض من هذا الإجراء هو خفض التكاليف الصحية في الميزانيات الخاصة لأن وصف الأدوية بأسمائها النوعية يتيح للمرضى أن يختاروا - وللصيادلة أن يقدموا - من بين الأدوية المتماثلة أساساً، حسب أسعارها.

القانون رقم ٢٥٥٩٠ الخاص بالطوارئ الصحية الوطنية الصادر بالمرسوم رقم ٤٨٦ لسنة ٢٠٠٢.

مددت السلطة التنفيذية الوطنية بالمرسوم رقم ١٢١٠ لسنة ٢٠٠٣ الصادر في كانون الأول/ديسمبر الطوارئ الصحية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وتمدد نتيجة لذلك الالتزام بوصف الأدوية بأسمائها النوعية وبرنامج "المعالجة" لصرف الأدوية مجاناً لـ ١٥ مليون شخص. ومدة الخطة الصحية الإلزامية للطوارئ لمدة ١٨٠ يوماً.

وفي سنة ٢٠٠٣ أنشئ برنامج تأمين الأم والطفل المسمى "الرعاية" لمدة عامين في إطار الرعاية الصحية الأولية. وهو يوفر التغطية العامة لـ ٧٠٠.٠٠٠ حامل و ٩ ملايين امرأة في سن الإنجاب و ٣,٥ مليون طفل حتى سن الخمس سنوات. وسوف ينفذ أولاً في أشد المقاطعات حاجة مثل مقاطعات الشمال الغربي، نظراً لأن ٧٥ في المائة من النساء اللاتي يلدن لا يحصلن على خدمات اجتماعية. واشتركت في تمويل هذا البرنامج وكالات دولية.

مشروع العلاج. يمتد من عام ٢٠٠٣ إلى نهاية عام ٢٠٠٤. ويشمل نطاق تنفيذه جميع مقاطعات البلد. وهو يتمثل في توزيع الأدوية مجاناً في المراكز الصحية المجتمعية في البلد. و ٨٠ في المائة من الأمراض مشمولة من خلال ٢٠٠ ٦ مركز صحي مجتمعي في مراكز الرعاية الأولية: سوف توزع الأدوية مجاناً في زجاجات مكتوب عليها "مشروع العلاج" لتلافي الاتجار بها. وسوف يمول المشروع بدعم من المصرف الإنمائي لأمريكا اللاتينية الذي سيقدم قروضا بمبلغ ١٥٠ مليون دولار.

البرامج والأنشطة الأخرى التي تنفذها هيئات أخرى فيما يتعلق بالصحة المتكاملة للمرأة

المجلس الوطني المعني بالمرأة

الاتفاق الإطاري المبرم بين المجلس الوطني المعني بالمرأة ووزارة الصحة: ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٢، الذي ووفق فيه على الاشتراك في خطة الطوارئ الصحية لرعاية النساء بجميع أعمارهن ومجموعة الأمهات والأطفال.

اجتماع المجلس الوطني المعني بالمرأة مع المجلس الاتحادي للصحة NOA الإقليمية. الاشتراك في أيام التدريب والحلقات الدراسية المتعلقة بالصحة الجنسية والتناسلية والرعاية الصحية الأولية المعقودة في مقاطعات توجوما وستياغو ديلستيرا وسلطا وفي مدينة بيونوس أيرس. وبلغ مجموع عدد المديرين ٣٥٠ شخصا. والإعداد لاجتماعات لمجلس الوطني المعني بالمرأة وتوزيع كراسات فنية وإعلامية عن وفيات الأمهات والأطفال وقوانين الصحة التناسلية والوقاية من سرطان الثدي وعنق الرحم وعن انقطاع الطمث. وطبع من كل كراسة ١٠٠٠ نسخة.

إعطاء المجلس الوطني المعني بالمرأة، منذ النصف الأخير من عام ٢٠٠٢ والثلث الأول من عام ٢٠٠٣، دفعة قوية لمشروع تقديم المساعدة الفنية في الشؤون الجنسانية بالأموال الممنوحة من جانب الحكومة اليابانية عن طريق البنك الدولي.

الهدف العام: إدماج النهج الجنساني في المشاريع الممولة من البنك الدولي في الأرجنتين.

نشر عدة كراسات لدعم البرامج الصحية للحكومة ولمنظمات المجتمع المدني في المناطق المختلفة: منع الحمل: الحق في الاختيار، مكافحة الإيدز: الوقاية: التربية المشتركة والأمومة دون مخاطر: الصحة والحقوق الجنسية والتناسلية: المساواة والعنف: لا توجد أعذار بل حقوق.

مشاركة المجلس الوطني المعني بالمرأة وعديد من منظمات المجتمع المدني خلال عام ٢٠٠٣. بمساهمات في إطار وزارة الصحة من أجل وضع اللائحة التنفيذية للقانون الوطني رقم ٢٥٦٧٣/٠٢، المنشئ للبرنامج الوطني للصحة الجنسية والأبوة المسؤولة.

مشاركة المجلس الوطني المعني بالمرأة، بوصفه المساعد الثالث لوزارة الصحة، في طلب الحماية الذي قدمته إحدى منظمات المجتمع المدني في قرطبة، وطلبت فيه عدم تنفيذ القانون رقم ٢٥٦٧٣ الخاص بالصحة الجنسية والأبوة المسؤولة في جميع أنحاء إقليم الجمهورية الأرجنتينية وإعلان عدم دستوريته.

الإعلان الصحفي المنشور في الوسائط الوطنية الرئيسية المصورة دعماً للبرنامج الوطني للصحة الجنسية والأبوة المسؤولة. وقد وقعه المجلس الوطني المعني بالمرأة وممثلو المجلس الاتحادي للمرأة عن مقاطعات بوينوس آيرس وكاتامركا وتشاكو وتشوبوت وقرطبة وانتريري ريوس وفورموزا ولا موبا ومندوزا ومسيسيونس ونايكون وريو نغرو وسلطا وسان لويس وسنتا كروس وسنتا في وتيررا دل فويغو ومدينة بوينوس آيرس المستقلة.

ووافق المجلس الوطني المعني بالمرأة خلال عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ على مشاريع للصحة المتكاملة للمرأة من خلال الخطة الاتحادية المعنية بالمرأة: ٢٨ في ٩ مقاطعات و ٢٧ للصحة التناسلية في برنامج العمل على تعزيز الأسرة ورأس المال الاجتماعي .

منظمات المقاطعات

كانت مقاطعة ريو نغرو أول مقاطعة تعتمد قانوناً يعتبر استئصال الأسهر وربط قناتي فالوب وسيلتين مشروعات لمنع الحمل. وبموجب القانون رقم ٣٤٥٠ الخاص بإنشاء برنامج المقاطعات للصحة التناسلية والأنشطة الجنسية البشرية سمح للمستشفيات الحكومية بالقيام بهذه الإجراءات الجراحية التي يطلبها السكان. وقدمت مقاطعة نايكون مشروعاً مماثلاً.

ووافقت مدينة بوينوس آيرس المستقلة على القانون رقم ١٠٤٤ لسنة ٢٠٠٣ الخاص بالحمل المتناهي مع الحياة، الذي يتيح للحامل المصاب جنينها بمرض يتنافى مع الحياة خارج الرحم بإنهاء الحمل في المستشفيات الحكومية في مدينة بوينوس آيرس المستقلة. ولا يرغم القانون المرأة على إنهاء الحمل إذا كانت لا ترغب في ذلك، كما لا يرغم الأطباء الذين يرفضون القيام بهذا الإجراء بوازع من ضمائرهم. وإذا كان هذا هو الحال يتعين على مديري المستشفيات أن يبحثوا فوراً عن أطباء بديلين للقيام بالتدخل.

وفي مستشفيات مدينة بوينوس آيرس يوجد منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ التزام بتنفيذ برنامج العمل المتعلق بضحايا العنف، وهو أول برنامج للرعاية الصحية والنفسية لضحايا الاعتداء الجنسي في بلدنا.

ومقاطعة مندوزا هي المقاطعة الوحيدة التي توزع مجاناً عن طريق شبكة المراكز الصحية والمستشفيات الحكومية، وسائل منع الحمل المستعملة في حالات الطوارئ على النساء اللائي يمارسن الاتصال الجنسي دون حماية ويردن منع الحمل غير المرغوب فيه. كما توجد هذه الوسائل في أقسام الشرطة وفي جهاز الطب الشرعي لاستعمالها في حالات الاغتصاب.

مشاريع قوانين

قدم أعضاء في المجلس الوطني عدة مشاريع قوانين تنطوي على نهج جنساني تتناول المشاكل المتعلقة بصحة المرأة.

جيم - المرأة والتعليم

تشعر اللجنة بالقلق لأن الأزمة قد أثرت بشكل ملموس في حصول الإناث، ولا سيما الأطفال، على التعليم العام بسبب الافتقار إلى الموارد اللازمة للبدء في الدراسة أو لمواصلتها.

وأوصت اللجنة الدولة بأن تبذل كل الجهود الممكنة لضمان حصول الفتيات على التعليم على قدم المساواة مع الصبية، مع إيلاء الاهتمام بصفة خاصة إلى القطاعات السكانية الأكثر تعرضاً للخطر.

صورة الحالة

يمكن أن نقول أنه كانت توجد في مجال التعليم خلال السنوات الأخيرة مشاركة كبيرة ومستمرة من جانب السكان الإناث في النظام التعليمي كانت مصحوبة بمستويات أكبر في نهاية سن الدراسة بالمدارس.

وفي رسم السياسات التعليمية استحدثت تعزيز التحاق وبقاء الطلبة والطالبات في المدارس والحد من الرسوب والتسرب من المدارس. والتعليم الأساسي الإلزامي في جميع مناطق الجمهورية يبدأ من سن الرابع حتى سن الرابعة عشرة.

وتكفل مجانية التعليم العام الأساسي الإلزامي في جميع المقاطعات، والتعليم المتعدد الوسائط ليس إلزامياً، في المدارس الحكومية التي تديرها الدولة. وعلى نفس المنوال أدرج حق كل فرد في التعليم دون تمييز على أساس الجنس أو الدين، ضمن أمور أخرى، بوصفه مضموناً من المضامين الأساسية العامة للتعليم العام الأساسي والمستوى المتعدد الوسائط وذلك أساساً في الفصول المتعلقة بالتربية الأخلاقية والتربية الوطنية والعلوم الاجتماعية.

وزادت الحكومة الحالية ميزانية التعليم لسنة ٢٠٠٤ بنسبة ٢٠ في المائة عن ميزانية السنة الماضية. وانتهت وزارة التعليم والعلم والتكنولوجيا من توزيع ٣٠٠ ٠٠٠ منحة دراسية في سنة ٢٠٠٣، كما صرفت المنح المستحقة لعامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢.

وسوف يستفيد من البرنامج الوطني لمنح الطلبة لسنة ٢٠٠٤، ٣٥٠ ٠٠٠ من الطلبة تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٩ سنة معرضون لترك النظام التعليمي وينتمون إلى أضعف

الأسر من الناحية الاجتماعية الاقتصادية في جميع أنحاء البلد. وسوف تقدم هذه الموارد إلى المدارس مباشرة دون وساطة من أي نوع لضمان وصول الأموال إلى أمهات الطلبة المستفيدين والمكلفات بالحصول على المنحة. ويتكون مبلغ المنحة من مبلغ سنوي قدره ٤٠٠ دولار للفرد يصرف على قسطين متساويين. وتمثل المنح استثماراً إجمالياً قدره ١٤٠ مليون بيزو سنوياً. ويجري تسجيل الأسماء في كل مدرسة من أجل الحصول على المنح لضمان التبليغ عند الحاجة إلى الاستدعاء. ولا توجد بيانات عن نسبة الأمهات الشابات اللائي يحصلن على منح دراسية لكن جميع الدلائل تحمل على الاعتقاد بأنه توجد علاقة بعدد الطلبة المسجلين، تدل على مشاركة أكبر من جانب الأمهات، ولا سيما في المستوى المتعدد الوسائط الذي وجهت إليه.

اختيار ١٣ ٦٩٠ مدرسة ريفية ملحق بها ملاجئ ومدارس حضرية مهمشة وتعليم خاص (حزيران/يونيه ٢٠٠٣) تمثل جزءاً من البرنامج المتكامل للمساواة في التعليم التابع لوزارة التعليم (المنح الدراسية وإعادة السنة وتوسيع المدارس ومياه الشرب النقية والإضاءة والتدفئة والتغذية والموارد التعليمية).

شنت مقاطعة بوينوس أيرس (٣٨ في المائة من مجموع عدد سكان البلد) التي توجد فيها نسب مرتفعة من الفقر لسنة ٢٠٠٤ برنامج "الجميع في المدرسة يتعلمون" لضمان حق الأطفال والشباب والراشدين في التعليم. وتتضمن الأهداف الرئيسية للبرنامج التحاق جميع الأطفال الذين يبلغون الخامسة من العمر بالمدارس، ودعم التعليم الريفي بالإدماج التام لأبناء العمال والمنتجين الريفيين، ورسم السياسات الاجتماعية التعليمية مثل المنح والنقل الريفي وخدمة التغذية المدرسية وتقديم الأدوات ونظام خاص لتقديم المساعدة إلى الطالبات الحوامل وإنشاء قاعات للأمهات لرعاية أبناء طالبات المدارس في التعليم المتعدد الوسائط إلخ.

وينص مشروع أرباب وربات الأسر ضمن شروط موافقته على الاعتماد على أن يحضر أبناء وبنات الأسر المستفيدة المؤسسات التعليمية.

الحصول على التعليم

يتضح من بيانات الدراسة الاستقصائية المستمرة للأسر المعيشية المتعلقة بشهر أيار/مايو ٢٠٠٣ أنه بين السكان الذين يبلغون من العمر ٢٥ سنة وأكثر لا يكمل أكثر من ١٢ في المائة بقليل المرحلة الابتدائية. وعلى النقيض الآخر يحصل أكثر من الخمس على المستوى العالي من التعليم أو التعليم الجامعي. وعلى وجه العموم لا توجد اختلافات بين الجنسين باستثناء نسبة النساء الأكبر بين الذين أكملوا مرحلة التعليم الجامعي العالي (الجدول رقم ٨، المرفق).

الإلمام بالقراءة والكتابة

الأمية في بلدنا غير موجودة تقريباً، ولا تلاحظ فروق بين الجنسين في هذا الصدد. ويتضمن الجدول التالي معدل الإلمام بالقراءة والكتابة محسوبا باعتباره مجموع عدد السكان الملمين بالقراءة والكتابة البالغين من العمر ١٥ سنة أو أكثر مقسوماً على مجموع عدد أفراد المجموعة العمرية ذاتها ومضروباً في ١٠٠ (الجدول رقم ٩، المرفق).

المساعدة على التعليم النظامي

المساعدة على التعليم النظامي - التي تقيم من خلال صافي معدلات الالتحاق بالمدارس - مرتفعة في المرحلة الابتدائية، التي لا تسجل فيها اختلافات ذات صلة بين الجنسين. وتنخفض نسبة التسجيل بالمدارس في المرحلة الثانوية، التي تكون حالة الإناث فيها أفضل من حالة الذكور. ويتكرر هذا الوضع ويزداد في المرحلة التالية: يوجد في التعليم الجامعي العالي أكبر فرق بين الجنسين (انظر الجدول رقم ١٠، المرفق).

دال - العنف الموجه ضد المرأة

تشعر اللجنة بالقلق لأنه على الرغم من وجود إطار معياري واف في الدولة في مجال منع ومعالجة العنف الأسري فإن هذه المشكلة قد تفاقمت في الوضع الراهن. ويساور اللجنة القلق لأن الأزمة يمكن أن تزيد من خطر الاتجار بالنساء والفتيات وكذلك استغلالهن لأغراض البغاء.

وطلبت اللجنة إلى الدولة الطرف أن تأخذ في اعتبارها التوصية رقم ١٩ المتعلقة بالعنف الموجه ضد المرأة، وأن تتخذ التدابير اللازمة لحماية الضحايا، ومعاقبة الجناة، ووقف التزايد لهذه المشكلة. وطلبت إلى الدولة أن تقيم مشكلة الاتجار بالأشخاص ولا سيما بالنساء والفتيات، وأن تشدد التدابير الداخلية وكذلك التدابير الدولية مع البلدان التي تمثل المنشأ أو المعبر أو المقصد فيما يتعلق باستغلال النساء والفتيات ضحايا الاتجار، ولا سيما لمنع استغلالهن لأغراض الدعارة.

صورة الحالة

١ - العنف الأسري

وفقاً للطلب بحث عن احتمال ازدياد العنف الأسري بسبب الأزمة التي يشهدها البلد. وإذا حلل مثلاً عدد الشكاوى التي قدمت إلى السلطة القضائية في الدولة بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٣ يلاحظ ازدياد طفيف مستمر يمكن أن يعزى إلى ازدياد معرفة النساء

بحقوقهن، إلى التوعية وإلى إمكانية ممارسة المرأة لحقوقها بفعالية (الرسم البياني رقم ٥، المرفق).

وبناء على مجاميع الشكاوى كانت النساء ضحايا العنف يمثلن ٧٨ في المائة في سنة ١٩٩٩ و ٨٣ في المائة في سنة ٢٠٠١ و ٨١ في المائة في سنة ٢٠٠٣.

ومن جهة أخرى، فإنه وفقا للبيانات المقدمة من الإدارة العامة المعنية بالمرأة والتابعة لحكومة مدينة بوينوس آيرس التي يوجد فيها مركز مهم للرعاية المتكاملة للنساء ودار إيواء، فإنه خلال النصف الأول من كل من عام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ جرت رعاية ما يلي:

- ١٥٠٩ نساء خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٢.

- ٢١٩٨ امرأة خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٣.

واستنادا إلى هذه المجاميع يرى الاختصاصيون العاملون في هذين الكيانين أن الزيادة في عدد السكان الذين قدمت إليهم المساعدة ترتبط بسياسات التوعية والأعمال المجتمعية التي تضطلع بها المؤسسة أكثر مما ترتبط بتزايد حقيقي للمشكلة.

وعلى أي حال لا توجد خطة استقصاء تتيح استخلاص بيانات إحصائية واقعية من حيث اعتمادها على متغيرات مختلفة، نظرا لأن هذه المسألة تعالج باعتبارها ظاهرة متعددة الأسباب تتدخل فيها عوامل مختلفة. وقد يكون ازدياد فقر الطبقات المتوسطة وتفاقم فقر الطبقات الشعبية في بعض الحالات عاملا مسببا لأزمة أسرية.

وقد أبلغت نيابة محكمة مقاطعة بوينوس آيرس عن طريق إدارة الشرطة الجنائية أنه خلال عام ٢٠٠٣ وردت إلى مكاتبها اللامركزية الأربعين ١٣ ٨٩٦ شكوى بشأن حالات العنف أسري، وهي تمثل ٣١ في المائة من مجموع عدد العرائض المقدمة في المقاطعة. وفي ٧٥ في المائة من قضايا العنف الأسري كانت الضحايا إناث، وفي ٢ في المائة منها كان الضحايا ذكور، وفي ٢٣ في المائة منها كان العنف متبادلا. وهذه البيانات لا تمثل أي زيادة كبيرة مقارنة ببيانات سنة ٢٠٠٢.

تطور البرامج

واصل المجلس الوطني المعني بالمرأة تطوير البرنامج الوطني للتأهيل وتقديم المساعدة الفنية والتوعية بشأن العنف الموجه ضد المرأة. وقدم البرنامج التدريب من أجل إنشاء و/أو تعزيز أفرقة متعددة التخصصات في جميع أنحاء البلد لمنع و/أو معالجة العنف الأسري وإقامة شبكات اجتماعية مشتركة بين المؤسسات: إدارات المرأة في المقاطعات والبلديات وخدمات

المستشفيات والموظفين القضائيين والعاملين في مجال التعليم وأفراد الشرطة ومنظمات المجتمع المدني. وعدة مواد خاص بالتدريب من أجل المدربين. ويجري العمل في جميع أنحاء البلد.

وفي إطار البرنامج يتواصل العمل المتعلق بالسجل الموحد لحالات العنف ضد المرأة في إطار العلاقات الأسرية مع دوائر منع ومعالجة العنف. وتشارك في هذا المشروع نحو ٥٠ دائرة في جميع أنحاء البلد. والهدف من هذا السجل هو إنتاج معلومات تتيح معرفة معالم السكان قيد المعالجة ومواصلتهم العنف الأسري ومدى العنف الذي يمتثلونه وقت الكشف عليهم، والوسيلة التي تصل بها النساء إلى الدوائر، وملاحظتهم الاجتماعية الاقتصادية، ضمن متغيرات أخرى.

كما تقدم المساعدة الفنية وتسلم مواد التدريب إلى المشاريع المدرجة في الخطة الاتحادية المعنية بالمرأة عن مسألة العنف الأسري في مختلف مقاطعات البلد. وبالنسبة لعامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ اعتمد ما مجموعه ٣٠ مشروعاً في مقاطعة لا ميبا ولا ايريوخا ومسيونس ونايكوين وسلطا وكاماركا وتشاكو وتشوبوت وريو نغرو.

ويجرى حالياً تحقيق عن خدمات معالجة العنف الأسري في قطاع الصحة.

كما كون المجلس الوطني المعني بالمرأة شبكة متعددة المؤسسات لمعالجة العنف قامت بتنظيم حلقتين دراسيتين في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣. والهدف من هذه الشبكة هو إتاحة تبادل الخبرات بين الهيئات والدوائر التي تعالج هذه المشكلة في نطاق مدينة بوينوس آيرس. وشاركت في هاتين الحلقتين مع هيئات أخرى مراكز وأقسام المستشفيات ووزارة العدل والمجلس الوطني المعني بالمرأة وحكومية مدينة بوينوس آيرس.

اعتمد برنامج العمل على تعزيز الأسرة ورأس المال الاجتماعي التابع للمجلس الوطني المعني بالمرأة في هذا العام ما مجموعه ٢١ مشروعاً لأقسام المرأة البلدية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالعنف الأسري، ونفذت هذه المشاريع في ١٨ مقاطعة في عام ٢٠٠٤.

ومن أجل اليوم الدولي لمكافحة العنف ضد المرأة قام المجلس الوطني المعني بالمرأة والمثلية الخاصة المعنية بشؤون المرأة في الساحة الدولية التابعة لوزارة الخارجية ووزارة حقوق الإنسان بصورة منسقة بإعداد كراسة في هذا الصدد طبعت منها ٦٠ ٠٠٠ نسخة. وأضيفت إلى ذلك حملة إذاعية وعرض أفلام ذات صلة وبرنامج تلفزيوني أذاعته القناة ٧ التي يث إرسالها إلى جميع أنحاء البلد.

تشغل إدارة شؤون المرأة في مدينة بوينوس آيرس برنامج لمنع العنف الأسري وتقديم المساعدة، يتبعه سنترال "خط المرأة الهاتفي" الذي يعمل لمدة ٢٤ ساعة يومياً لتقديم الدعم

النفسي والمشورة والمساعدة إلى النساء ضحايا العنف وعرض المصاحبة التليفونية عليهن. ويوجد دار إيواء للمسنات ضحايا العنف اللائي لهن أبناء قصر معرضون لخطر كبير. وتوجد سبعة مراكز متكاملة للمرأة ودار للأم المراهقة لتقديم رعاية مكيفة حسب ظروفها.

وفي شهر آب/أغسطس ٢٠٠٣ دشّن في مدينة قرطبة برنامج "الحياة الجديدة" المخصص لرعاية ضحايا العنف الأسري. ويعتزم البرنامج استحداث منحة قدرها ٢٠٠ دولار شهريا تصرف لمدة ستة أشهر للنساء ضحايا العنف لتمكينهن من مواجهة الوضع الخطر الذي يجدون أنفسهن فيه. وسوف يقدم البرنامج الرعاية والدعم النفسي أيضا عن طريق أفرقة من الاختصاصيين: محامين واختصاصيين نفسيين واجتماعيين وأطباء.

وعلى الرغم من أنه قد أحرز تقدم كبير في تنفيذ السياسات والتدابير في هذا المجال فإنه يتعين الاعتراف بأنه ما زال يتعين حل مسائل كثيرة، من بينها إنشاء خدمات متخصصة لرعاية النساء ضحايا العنف في معظم المقاطعات: التنسيق بين مختلف الخدمات (أقسام الصحة والعنف الموجه ضد المرأة والأمن والشؤون القانونية): وتشغيل شبكات تضم منظمات غير حكومية: نظام تسجيل في الدوائر لتوفير بيانات واقعية وجديرة بالثقة وقابلة للمقارنة، وإتاحة الوصول إلى القضاء مع تقديم مساعدة قانونية مجانية، وزيادة النشر عن الحقوق المشمولة بالحماية.

كما يبدو أنه يتعين شن حملات مستمرة على المستوى الوطني لمكافحة العنف الموجه ضد المرأة وكذلك تدريب الموظفين القضائيين وأفراد الشرطة فيما يتعلق بالعنف الجنساني. وإنشاء دورة إيواء على مستوى البلد كله، وإنشاء برامج لتقديم المساعدة إلى النساء ضحايا العنف وإعادة إدماجهم في المجتمع.

٢ - العنف الجنسي

وتبقى مسألة أخرى فيما يتعلق بالعنف الموجه ضد المرأة وهي المسألة المتعلقة بما يسمى بالجرائم الجنسية. ووفقا للمعلومات المقدمة من الإدارة الوطنية للشرطة الجنائية التابعة لوزارة العدل وصل معدل الجرائم الجنسية المرتكبة ضد الإناث في سنة ٢٠٠٢ إلى ٣٣,٧٥ حالة مبلغة لكل ١٠٠ ٠٠٠ من السكان، في حين كان معدل هذه الجرائم ضد الذكور ٥,٦٢ لكل ١٠٠ ٠٠٠. وبلغ مجموع عدد النساء ضحايا هذا النوع من الجرائم ٦ ٤٤٧ حالة من بينها ٢ ١٠٠ حالة اغتصاب.

٣ - الاتجار بالأشخاص ولا سيما النساء والأطفال

في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٢ ووفق بالقانون الوطني رقم ٢٥٦٣٢ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وعلى البروتوكولين المكملين لها والمتعلقين بمنع الاتجار بالأشخاص ولا سيما النساء والأطفال وقمعه والمعاقبة عليه ومكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو.

واكتسب الاهتمام بالتصدي لمشكلة الاتجار بالأشخاص قدرا أكبر من الأهمية والوضوح ابتداء من اعتماد الاتفاقية والبروتوكول وجمع مؤسسات حكومية مختلفة على المستوى الوطني ومستوى مدينة بوينوس آيرس ، ولا سيما المجلس الوطني المعني بالمرأة وإدارة شؤون المرأة ومجلس مدينة بوينوس آيرس المعني بحقوق الأطفال والمراهقين ونيابة الدولة والمنظمات المدنية المتخصصة والاختصاصيين والأكاديميين.

وتمثل أحد الردود على المشكلة في إنشاء لجنة عمل تضم المؤسسات الوطنية وحكومة مدينة بوينوس آيرس والمنظمات غير الحكومية وانبثقت عنها ثلاث لجان عمل: (١) لجنة القانونيين لدراسة واقتراح التشريع المناسب؛ (٢) لجنة موظفات لجمع وتنسيق السياسات الحكومية والاقتراحات والاتفاقات إلخ. ولجنة مسؤولة عن شن حملات للتعريف ببروتوكول منع الاتجار بالأشخاص ولا سيما النساء والأطفال وقمعه والمعاقبة عليه. ويعتزم إدراج موضوع البغاء ونقل الأشخاص وتنقلهم بين المناطق المختلفة في البلد بوصفه موضوعا ذا صلة.

وعقدت في المجلس الوطني اجتماعات مختلفة حول الاتجار بالأشخاص شارك فيها أعضاء وعضوات في الهيئات التشريعية لأمریکا اللاتينية والمؤسسات العامة والخاصة. ونظمت وزارة العلاقات الخارجية والتجارة الدولية والشؤون الدينية يوما شاملا لعدة تخصصات عن الاتجار بالمرأة في سنة ٢٠٠٢.

وتقوم بعثة الأرجنتين، من خلال الممثلة الخاصة بموضوع المرأة في الساحة الدولية حاليا بإعداد اقتراح بشأن برنامج عمل لتنسيق الأعمال ذات الصلة مع سائر الوزارات والمؤسسات الوطنية ومؤسسات المقاطعات (مكتب النائب العام ووزارة حقوق الإنسان وإدارة الخفر والمجلس الوطني المعني بالمرأة وأقسام شؤون المرأة في المقاطعات لمنع ومكافحة وباء الاتجار بالنساء والأطفال وكذلك تقديم المساعدة إلى ضحايا هذه الجريمة، بهدف الحيلولة دون إعادة إيذائهم وتيسير عملية إعادة إدماجهم في المجتمع في إطار الاحترام غير المحدود لحقوقهم الإنسانية

سوق الجنوب: طرح بلدنا مشكلة الاتجار بالأشخاص ولا سيما النساء والأطفال في الاجتماع التاسع المتخصص المعني بالمرأة لسوق الجنوب، الذي عقد في أسنسيون يومي ٢٢ و ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٣. وبناء على اقتراح أرجنتيني أدرجت الفقرة ٩ في البيان المشترك لرؤساء جمهوريات سوق الجنوب وبوليفيا وشيلي، الذي نص على تعهد الحكومات بإدراج هذا الموضوع في جداول أعمالها والقيام بعمل مشترك ومنسق في هذا الصدد. ويرد فيما يلي نص تلك الفقرة:

”أعربوا عن بالغ قلقهم إزاء المشكلة المتزايدة التي يمثلها الاتجار بالأشخاص ولا سيما النساء والأطفال، التي إلى جانب كونها انتهاكا لحقوق الإنسان ترتبط ارتباطا وثيقا بأخطار مثل تهريب الأشخاص والمخدرات وتوسع المنظمات الإجرامية الدولية“. وأوصوا في هذا الصدد الهيئات المختصة التابعة لسوق الجنوب بإدراج هذا الموضوع في جداول أعمالها، والبدء في تحقيق تقارب بينها بهدف الاضطلاع بأنشطة مشتركة.

ومن المنتظر أن يعقد في النصف الأول من سنة ٢٠٠٤ اللقاء الأرجنتيني الدومينيكي الثنائي المعني بالاتجار بالأشخاص، الذي سترعاه المنظمة الدولية للهجرة.

هاء - الآليات الوطنية المعنية بالمرأة

لاحظت اللجنة بقلق أنه من المزمع إزالة مرتبة المجلس الوطني المعني بالمرأة في التسلسل الهرمي المؤسسي وكذلك عدم وجود استراتيجية رسمية للتوفيق والتنسيق بين مختلف المؤسسات الحكومية.

ونبهت اللجنة إلى ما لاستمرار الآلية الوطنية واستقلال إدارتها وتنسيقها من أهمية لتقديم المرأة في وقت الأزمة التي يمر بها البلد، وأوصت بتقويتها.

وكان المجلس الوطني المعني بالمرأة قد أنشئ في عام ١٩٩٢ بتبعية إلى رئيس الجمهورية مباشرة. وفي سنة ٢٠٠٢ أنشئ المجلس التنسيقي للسياسات الاجتماعية، برئاسة السيدة دوهالده، في ظل حكومة الدكتور دوهالده، وصار المجلس الوطني المعني بالمرأة تابعا لذلك الكيان، على الرغم من أن ميزانيته كانت تدار بواسطة الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية. وعينت حاليا الدكتورة آيسيا كرتشنر رئيسة للمجلس التنسيقي للسياسات الاجتماعية.

وفي سنة ٢٠٠٠ تعرضت ميزانية المجلس الوطني المعني بالمرأة المتعلقة بالقيام بمهامه وبعثاته لتخفيضات. ويوجد برنامجان للتمويل الدولي وتشدد أساسا ٣ خطط وطنية على المنظور الجنساني لكن انطلاقا من مفهوم متكامل للأسرة، وذلك لفهم السياسة الاجتماعية

بصورة متكاملة وليس من خلال منظور قطاعي فحسب. ووافق مجلس شيوخ الأمة منذ وقت قريب على مشروع قانون بإنشاء هذه الآلية الوطنية وأحيل هذا المشروع إلى مجلس النواب للنظر فيه.

آليات شؤون المرأة في المقاطعات

حتى شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ كان يوجد في البلد ٢١ قسما لشؤون المرأة في المقاطعات على درجات مختلفة من التنظيم المؤسسي. ويتألف المجلس الوطني المعني بالمرأة من جميع هذه الأقسام، وهو المحفل الذي يناقش فيه تنفيذ السياسات الحكومية وبرامج المجلس الوطني المعني بالمرأة في جميع أنحاء البلد.

البرامج والتدابير الرئيسية التي ينفذها المجلس الوطني المعني بالمرأة

اعتباراً من عام ٢٠٠٣ بدأ تنفيذ أنشطة وبرامج مختلفة ترمي إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرامج للتدريب وتقديم المساعدة فيما يتعلق بالمنظور الجنساني وحقوق المرأة والمواطنة والمشاركة السياسية والمرأة والمساواة والعمل، والصحة الجنسية والأبوة المسؤولة، والعنف الموجه ضد المرأة، والتخطيط الاستراتيجي، وصياغة المشاريع إلخ. وتجري هذه الأنشطة على مستوى البلد كله عن طريق أقسام شؤون المرأة في المقاطعات والبلديات والمنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

ويقوم المجلس بإعداد تقارير لتقديمها إلى الهيئات الدولية (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ولجنة المرأة للبلدان الأمريكية ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالعنف الموجه ضد المرأة إلخ.).

وشارك المجلس في اجتماعات العمل المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية في الأرجنتين، وفي وضع مؤشرات لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وقام المجلس برصد بتنفيذ قانون الحصة الانتخابية في انتخابات أعضاء الهيئة التشريعية الوطنية في سنة ٢٠٠٣: الاتصال بالحاكم الانتخابية في جميع أنحاء البلد، وتقديم طعن إلى المحكمة الفيدرالية ذات الاختصاص الانتخابي لمدينة بوينوس أيرس. وتقديم المساعدة الفنية إلى المستشارات الاتحاديات لمواصلة تطبيق الحصة الانتخابية في مناطقهن المختلفة.

وقام بجمع وتنظيم المعلومات المتعلقة بمجالات اهتمام الاتفاقية على المستوى الوطني و/أو مستوى المقاطعات لنشرها في موقع الهيئة على الشبكة العالمية (وورلد ويد ويب).

وقام بالتنسيق بين المجلس وأعضاء الكونغرس الوطني ومتابعة مشاريع القوانين المقدمة التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في حالة المرأة.

وقام المجلس بالمشاركة في الاجتماع السادس لمكاتب محامي الشعب في جميع أنحاء البلد، واقترح تحديث اتفاق التعاون وتقديم المساعدة الفنية المبرم بين المجلس الوطني المعني بالمرأة ومكاتب المدعين العامين على المستوى المحلي وعلى مستوى المقاطعات في آب/أغسطس سنة ٢٠٠٣.

وخلال عام ٢٠٠٣ عقدت ثلاثة اجتماعات للمجلس الاتحادي المعني بالمرأة لتقديم ومناقشة اقتراحات عمل وتنفيذها في جميع أنحاء البلد. وأرسلت دعوات إلى منظمات المجتمع المدني بهدف تنسيق الأعمال والسياسات المشتركة.

الخطة الاتحادية المتعلقة بالمرأة

هذه الخطة هي برنامج تموله الحكومة الوطنية وبنك التنمية للبلدان الأمريكية (١٩٩٩-٢٠٠٣) بصورة مشتركة. واقترح التعزيز المؤسسي للمجلس الوطني المعني بالمرأة وأقسام شؤون المرأة على مستوى المقاطعات والبلديات في جميع أنحاء البلد وكذلك منظمات المجتمع المدني المعنية بشؤون المرأة.

نتائج وآثار البرنامج حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣

قدم التدريب والمساعدة الفنية إلى ١٥ مقاطعة وولد ذلك قدرات لدى ٨٠٠ شخص سيكلفون بتقديم ما تلقوه من تدريب إلى غيرهم. وتتضمن النتائج إنشاء دوائر مختلفة على المستوى المحلي وأقسام لشؤون المرأة في البلديات.

ويقوم نظام المعلومات المتعلقة بالمرأة بتشغيل شبكة مشتركة مع المنظمات المنتجة للمعلومات على المستوى الوطني - المعهد الوطني للإحصاء والتعداد ونظام معلومات ورصد وتقييم البرامج الاجتماعية التابعتين لإدارة الإحصاءات الوزارية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية والوزارات الوطنية. كما عمل على تشغيل شبكة داخلية للتنسيق القضائي باعتبارها مراكز تنسيق تضمها أقسام شؤون المرأة في المقاطعات وإدارات الإحصاء في المقاطعات ومنظمات المجتمع المدني (الأكاديميات وغيرها من الهيئات المتخصصة في موضوع المرأة والجنس).

ومول ٩٧ مشروعاً لعنصر دعم المبادرات المحلية المتعلقة بالصحة التناسلية والعنف الأسري وإعادة الإدماج في مجال العمل والحقوق والمواطنة يشارك فيها نحو ٤٠٠ شخص

ويستفيد منها بصورة مباشرة ٤٢٠ ٥ شخصا وبصورة غير مباشرة ٢٧ ١٠٠ شخص ولها أثر نوعي على مستوى مجتمعاتها المحلية في تغيير الممارسات والاعتقادات والمواقف والسلوك.

ووضعت مؤشرات نوعية. بمنظور جنساني لقياس نتائج وآثار المشاريع الممولة. ويتيح إنتاج مواد النشر زيادة عدد المستفيدين. ويجري حاليا تقييم ٢٥٠ مشروعا في خمس مقاطعات أخرى. ويعتزم تمديد مدة البرنامج ليشمل ما مجموعه ٢٣ مقاطعة.

مشروع تقديم المساعدة التقنية في المجال الجنساني

هذا المشروع هو برنامج تعاون مشترك بين المؤسسات لتبادل وتنسيق الموارد بهدف تعزيز تلبية المطالب والمصالح المصنفة حسب الجنس للمشاريع التي يمولها البنك الدولي في الأرجنتين. وعقدت حلقات دراسية دولية وقدمت المساعدة الفنية في مجال الصحة التناسلية والعنف الأسري في ١٥ مقاطعة.

برنامج العمل على تعزيز الأسرة ورأس المال الاجتماعي، قرض من البنك الدولي

هذا هو برنامج ينفذه المجلس الوطني المعني بالمرأة يرمي إلى تقديم الدعم إلى المشاريع التي تركز على تعزيز الأسر التي تعاني من الفقر ودعم تنمية كل فرد من أفرادها، وذلك من خلال نهج جنساني شامل يستلزم تنمية النشاط التعاوني للجهات الفاعلة على جميع مستويات المقاطعات، من أجل إدماج هذا المنظور في رسم السياسات الحكومية وعمليات تنفيذها ورصدها.

ويتكون هذا البرنامج من ثلاثة عناصر:

تعزيز الأسرة: ويجري ذلك عن طريق عنصرين فرعيين هما: '١' صندوق المساواة الذي يستهدف الحفز على اتخاذ تدابير لتحقيق المساواة بين الجنسين في جميع مجالات الحياة الاجتماعية العامة والخاصة، ويرمي إلى تضيق فجوة عدم التكافؤ في الفرص بين الرجل والمرأة؛ '٢' دعم رأس المال الاجتماعي عن طريق تمويل الأنشطة التي تشجع على توليد أو تعزيز الشبكات الاجتماعية: توعية المجتمع المحلي والتوعية الجنسانية عن طريق نشر المعلومات ونقل الخبرات الإيجابية والتكامل الأفقي للأعمال التعاونية القطاعية؛ والتنمية المؤسسية لتقوية إدارة المجلس الوطني المعني بالمرأة في مجال التنفيذ الدينامي للمشروع.

ويؤمل أيضا أن يتم عن طريق برنامج العمل على تعزيز الأسرة تقوية الشبكات الاجتماعية الإعلامية، والتقليل من انعزال الأسر، وزيادة مشاركة الأسر في تحديد البرنامج

المحلية، وإقامة علاقات دائمة بين منظمات المجتمع المدني والحكومة المحلية في مواصلة ممارسات تقديم الدعم إلى الأسر.

التقدم المحرز في مجال التنفيذ:

تلقي ١ ٥٦٠ مشروعاً في اجتماع عام (تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢). وأختير ٢٩٢ مشروعاً. وكان من بين الجهات المشتركة منظمات من المرتبة الثانية وشبكات منظمات ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني وحكومات الأقاليم.

وفي سنة ٢٠٠٤ يعتزم البدء في تنفيذ المشاريع المختارة والدعوة إلى الاشتراك في مسابقة وطنية جديدة للمشاريع الاجتماعية.

مواضيع المسابقة: الصحة التناسلية والأمومة والأبوة المسؤولة والعنف الأسري والحقوق والمواطنة والرعاية النهارية للأطفال والدعم المدرسي والبيئة والتنمية الريفية والسياحة وأنشطة دعم الإنتاج وتكوين الشبكات التعاونية.

المرفق الإحصائي

الجدول رقم ١

تطور الأسر المعيشية الفقيرة حسب جنس رئيس الأسرة. والمجموع الإجمالي للأسر الحضرية، أيار/ مايو ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣. بالنسب المئوية.

السنة	المجموع	رئيسات الأسر	رؤساء الأسر
٢٠٠١	٢٥,١	٢٠,٦	٢٦,٩
٢٠٠٢	٣٩,٥	٣٢,١	٤٢,٥
٢٠٠٣	٤٢,١	٣٥,٨	٤٤,٨

المصدر: من إعداد المجلس الوطني المعني بالمرأة على أساس الدراسة الاستقصائية المستمرة للأسر المعيشية (المعهد الوطني للإحصاء والتعداد).

الجدول رقم ٢

تطور عدد الأسر المعيشية الفقيرة حسب جنس رئيس الأسرة. وما إذا كانت الأسر تضم أحد الوالدين أو كليهما. والمجموع الإجمالي للأسر الحضرية، أيار/ مايو ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣. بالنسب المئوية.

السنة	المجموع	رئيسات الأسر	رؤساء الأسر	الأسر التي تضم أحد الوالدين فقط	الأسر التي تضم الوالدين معا
				رئيسات الأسر	رؤساء الأسر
٢٠٠١	٥,٥	٣,٣	٩,١	٢٨,٦	٢٩,٠
٢٠٠٢	٩,٧	٧,٥	١٣,٦	٤٤,٨	٤٤,٥
٢٠٠٣	١٤,٢	٩,٩	٢٢,٠	٤٧,٢	٤٨,٥

المصدر: من إعداد المجلس الوطني المعني بالمرأة على أساس الدراسة الاستقصائية المستمرة للأسر المعيشية (المعهد الوطني للإحصاء والتعداد)

الجدول رقم ٣

تطور نسبة الأسر الفقيرة حسب الفئات العمرية: نسبة الفقراء دون سن الخامسة عشرة ونسبة الفقراء البالغين من العمر الرابعة والستين موزعين حسب الجنس. والمجموع الإجمالي للأسر الحضرية، أيار/ مايو ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣. بالنسب المئوية.

٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	السكان
٥٤,٣	٥١,٧	٣٥,٣	السكان الفقراء (١)
٥٣,٢	٥٠,٠	٣٤,٢	النساء
٥٥,٦	٥٣,٦	٣٦,٥	الرجال
٧١,٠	٦٩,١	٥١,١	الفقراء دون سن الخامسة عشرة (٢)
٧١,٠	٦٨,٣	٥١,٤	الإناث
٧١,٠	٧٠,٠	٥٠,٧	الذكور
٢٧,٩	٢٤,٧	١٤,٥	الفقراء البالغون من العمر ٦٤ (٣)
٢٦,٠	٢٢,٢	١٢,٣	النساء
٣٠,٨	٢٨,٧	١٧,٧	الرجال

المصدر: من إعداد المجلس الوطني المعني بالمرأة على أساس الدراسة الاستقصائية المستمرة للأسر المعيشية (المعهد الوطني للإحصاء والتعداد).

النسبة المئوية للسكان الفقراء بين مجموع عدد السكان.

النسبة المئوية للسكان الفقراء دون سن الخامسة عشرة بين مجموع عدد السكان دون سن الخامسة عشرة.

النسبة المئوية للسكان الفقراء الذين تجاوزوا سن الخامسة والستين بين مجموع عدد السكان الذين تجاوزوا سن الخامسة والستين.

الرسم البياني رقم ١

رؤساء الأسر. معدلات البطالة حسب الجنس

المصدر: من إعداد المجلس الوطني المعني بالمرأة على أساس الدراسة الاستقصائية المستمرة للأسر المعيشية (المعهد الوطني للإحصاء والتعداد).

الرسم البياني رقم ٢
رؤساء الأسر. معدلات البطالة حسب الجنس وحالة الفقر

المصدر: من إعداد المجلس الوطني المعني بالمرأة على أساس الدراسة الاستقصائية المستمرة للأسر المعيشية (المعهد الوطني للإحصاء والتعداد). والمجموع الإجمالي للأسر الحضرية، أيار/ مايو ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣.

الرسم البياني رقم ٣
رؤساء أسر لديهم قصر في أسرهم المعيشية. ومعدلات البطالة حسب الجنس وحالة
الفقر.

رئيسات أسر فقيرات لديهن قصر
رؤساء أسر فقراء لديهم قصر
رئيسات أسر غير فقيرات لديهن قصر
رؤساء أسر غير فقراء لديهم قصر

المصدر: من إعداد المجلس الوطني المعني بالمرأة على أساس الدراسة الاستقصائية المستمرة للأسر
المعيشية (المعهد الوطني للإحصاء والتعداد).

الجدول رقم ٤

السكان البالغون من العمر ١٤ سنة وأكثر. معدلات النشاط والعمالة والبطالة إجمالية
ومصنفة حسب الجنس.

النشاط	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
المجموع	٥٦,٥	٥٥,١	٥٦,٤
النساء	٤٢,٩	٤١,٩	٤٤,٧
الرجال	٧١,٩	٧٠,٣	٧٠,٠
العمالة			
المجموع	٤٧,٢	٤٣,٢	٤٧,٦
النساء	٣٥,٨	٣٣,٤	٣٨,١
الرجال	٦٠,٢	٥٤,٥	٥٨,٦
البطالة			
المجموع	١٦,٤	٢١,٦	١٥,٦
النساء	١٦,٦	٢٠,٢	١٤,٨
الرجال	١٦,٢	٢٢,٤	١٦,٢

المصدر: من إعداد المجلس الوطني المعني بالمرأة على أساس الدراسة الاستقصائية المستمرة للأسر المعيشية (المعهد الوطني للإحصاء والتعداد)

الرسم البياني رقم ٤

معدلات النشاط والبطالة للنساء والرجال

المصدر: من إعداد المجلس الوطني المعني بالمرأة على أساس الدراسة الاستقصائية المستمرة للأسر المعيشية (المعهد الوطني للإحصاء والتعداد).

الجدول رقم ٥:

السكان العاملون في القطاع غير الرسمي* حسب الجنس. والمجموع الإجمالي للأسر الحضرية، أيار/ مايو ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣.

الجنس	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
النساء	٤٩,٥	٥٠,٣	٤٥,٨
الرجال	٤٥,٠	٤٧,٢	٤٧,٢
المجموع	٤٦,٩	٤٨,٥	٤٦,٦

* القطاع غير الرسمي يشمل العاملين لحسابهم وأصحاب العمل غير المؤهلين والعاملين بأجر في مؤسسات لا يتعدى عدد العاملين فيها خمسة أفراد والعاملين في الخدمة بالمنازل والعاملين بدون أجر.

المصدر: من إعداد المجلس الوطني المعني بالمرأة على أساس الدراسة الاستقصائية المستمرة للأسر المعيشية (المعهد الوطني للإحصاء والتعداد).

الجدول رقم ٦

عدد السكان العاملين موزعين حسب الفئة المهنية ونوع الوظيفة وحسب الجنس. التوزيع بالنسب المئوية والنسب المئوية للنساء. والمجموع الحضري الإجمالي، أيار/ مايو ٢٠٠٣

أعمال الفئة المهنية	نساء	رجال	المجموع	نسبة النساء
أصحاب العمل	*١,٧	٥,٥	٣,٩	*١٨,٥
العاملون لحسابهم	١٧,٩	٢٧,١	٢٣,٢	٣٣,١
العاملون بأجر	٧٨,٩	٦٦,٥	٧١,٨	٤٧,٠
العاملون بدون أجر	١,٥	*٠,٨	١,١	٥٧,٦
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٤٢,٨
	(٣ ٧٤٢ ٢٠٧)	(٤ ٩٩٦ ٨٦٦)	(٨ ٧٣٩ ٠٧٣)	
نوع العمل	نساء	رجال	المجموع	نسبة النساء
الفئة الفنية	٨,٢	٩,٤	٨,٩	٣٩,٥
مؤهلات	٢١,٩	١٤,٦	١٧,٧	٥٣,٠
بدون مؤهلات	٦٩,٩	٧٦,٠	٧٣,٤	٤٠,٧
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٤٢,٨
	(٣ ٧٢٥ ٢٥٦)	(٤ ٩٧٨ ٨٨٣)	(٨ ٧٠٤ ١٣٩)	

المصدر: من إعداد المجلس الوطني المعني بالمرأة على أساس الدراسة الاستقصائية المستمرة للأسر المعيشية (المعهد الوطني للإحصاء والتعداد).

الجدول رقم ٧

مؤشرات نوع العمالة حسب الجنس. بالقيم المطلقة والنسب المئوية من مجموع عدد العاملين. والمجموع الحضري الإجمالي، أيار/ مايو ٢٠٠٣

مؤشرات نوع العمالة	الإناث	الذكور	المجموع
مجموع عدد العاملين	٣ ٧٤٢ ٢٠٧	٤ ٩٩٧ ٨٩٧	٨ ٧٤٠ ١٠٤
عدد العاملين بأجر دون طرح عدد المتقاعدين	٦٠,٠	٦١,٤	٦٠,٨
العاملون بدوام غير كامل	٢٨,١	١٨,٠	٢٢,٤
العاملون لحسابهم غير المؤهلين	٦,٣	٤,٨	٥,٤
العاملون غير الدائمين (العاملون المؤقتون أو البدلاء أو العاملون لأجل غير محدد	٢١,٤	١٩,٢	٢٠,١
الخدمة في المنازل	١٤,١	١٠,٦*	٦,٩
التشييد	٠,٣*	١١,١	٦,٥
مشاريع العمالة	١٢,١	٤,١	٧,٥
العاملون الذين تنطبق عليهم إحدى هذه الصفات على الأقل	٦٧,١	٦٥,٣	٦٦,١

المصدر: من إعداد المجلس الوطني المعني بالمرأة على أساس الدراسة الاستقصائية المستمرة للأسر المعيشية (المعهد الوطني للإحصاء والتعداد).

الجدول رقم ٨

عدد السكان البالغين من العمر ٢٥ سنة وأكثر موزعين حسب المستوى التعليمي والجنس بالنسب المئوية. والمجموع الحضري الإجمالي، أيار/ مايو ٢٠٠٣

المستوى التعليمي	النساء	الرجال	المجموع
بدون تعليم	١,٤	١,٤	١,٤
لم يتموا المرحلة الابتدائية	١٢,٠	١٠,٣	١١,٢
أكملوا المرحلة الابتدائية	٢٨,٩	٢٨,٩	٢٨,٩
لم يتموا المرحلة الثانوية	١٤,٢	١٧,٨	١٥,٩
أكملوا المرحلة الثانوية	١٩,٩	١٨,٤	١٩,٢
لم يتموا تعليمهم الجامعي	٩,٠	١٠,٨	٩,٨
أكملوا تعليمهم الجامعي	١٤,٦	١٢,٤	١٣,٦
المجموع	(٧ ٣١٠ ٤٧٠)	(٦ ١٤٠ ١٢٢)	(١٣ ٤٥٠ ٥٩٢)
	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: من إعداد المجلس الوطني المعني بالمرأة على أساس الدراسة الاستقصائية المستمرة للأسر المعيشية (المعهد الوطني للإحصاء والتعداد).

الجدول رقم ٩

معدل الإلمام بالقراءة والكتابة والفرق بين الجنسين. والمجموع الحضري الإجمالي، أيار/مايو ٢٠٠٣

الفرق	الذكور	الإناث
٠,٠١	٩٨,٥	٩٨,٦

المصدر: من إعداد المجلس الوطني المعني بالمرأة على أساس الدراسة الاستقصائية المستمرة للأسر المعيشية (المعهد الوطني للإحصاء والتعداد).

الجدول رقم ١٠

المعدلات الصافية للالتحاق بالمدارس والفرق بين الجنسين. والمجموع الحضري الإجمالي، أيار/مايو ٢٠٠٣

الفرق	الذكور	الإناث	المستوى التعليمي
-٠,٢	١٠١,١	١٠٠,٩	المرحلة الابتدائية
٣,٠	٨٣,٥	٨٦,٥	المرحلة الثانوية
٧,٢	٣٣,٢	٤٠,٤	المرحلة الجامعية

المصدر: من إعداد المجلس الوطني المعني بالمرأة على أساس الدراسة الاستقصائية المستمرة للأسر المعيشية (المعهد الوطني للإحصاء والتعداد).

الرسم البياني رقم ٥:

تطور عدد البلاغات المتعلقة بالعنف الأسري

عدد البلاغات المتعلقة بالعنف الأسري ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٣/١٢/١٥

المصدر: السلطة القضائية للأمم المتحدة.